دَحْضُ الشُّبُهَاتِ

المَنَارَةِ حَوْلَ «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ
وَ«الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» رِوَايَةِ أَبِي مُطِيعٍ الْبَلْخِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

تأليف

رُسْتُم مَهْدِي

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م

جميع الحقوق محفوظة لله ثم للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فإن من عِظم منن الله تعالى على هذه الأمة، إكرامه لها بالعلماء الربانيين. منهم وعلى رأسهم فقيه الملة أبو حنيفة النعمان بن ثابت الذي وضع الله له القبول في الأمة. وحِفظُ آرائه الكلامية والفقهية التي أملاها على أصحابه، ونقلُها جيلا بعد جيل، وتحريرها والتفريع عليها، مما جعله إماما في أصول الدين وفروعه إلى يومنا هذا، وإلى قيام الساعة إن شاء الله تعالى.

وقد وضع الله القبول بين العلماء الحنفية لكتبه الاعتقادية التي أملاها على بعض أصحابه -وهذا لمكانتها الخاصة في نقل آرائه الكلامية العقدية- كما أشار إليه الإمام الكردري في مناقبه حيث قال: «رأيت بخط العلامة مولانا شمس الملة والدين الكردري البراتقيني العمادي، هذين الكتابين -يقصد «الفقه الأكبر» و«العالم والمتعلم»- وكتب فيهما أنهما لأبي حنيفة، وقد تواطأ على ذلك جماعة كثيرة من المشايخ»[1].

وليس يدل كلام الكردري هذا، على أن نسبة هذه الكتب إلى الإمام صحيحة عند جماعة كبيرة من الحنفية فقط، وليس جميع المشايخ الحنفية كما وهمه الأستاذ محمد أبو زهرة، وأن هناك من الحنفية - إلى عهد الكردري- من يشك أو ينكر نسبة تلك الكتب إلى الإمام. ومنشأ وهمه الخطأ في فهمه لكلام الكردري. إذ الكردري يخبر مواطأة الكثير من المشايخ على ما كتبه شيخه، وقال «جماعة كثيرة من المشايخ»، ولم يقل «أكثر الجماعة من المشايخ» حتى يُفهم من كلامه ما وهمه محمد أبو زهرة. ويتعذر أن يطوف شيخه البلاد حتى يرُي جميع المشايخ الحنفية ما كتبه على كتابي

---

[1] الكردري، «مناقب الإمام الأعظم»، (١/ ١٠٨).

الإمام. إنما يقف على ما كتبه عليهما، المشايخ الذين يختلفون إليه، أو يختلف هو إليهم. وهم جماعة كثيرة، وليس أكثر المشايخ الحنفية على وجه الأرض.

وهناك من رد نسبة الكتب إلى أبي حنيفة من أهل البدع الذين ظنوا الإمام متحيزا إليهم، من المعتزلة الذين ادعوا العقلانية وأتوا بالطامات، ومن الحنابلة الذين ادعوا التمسك بالنصوص، وبدرت منهم الطامات الأخرى. وحال أبي حنيفة بين الفريقين، كحال إبراهيم عليه السلام بين فريقي أهل الكتاب كما قال الكردري. وما كان إبراهيم عليه السلام منهم، وليس أبو حنيفة من المعتزلة ولا من الحنابلة.

ولا يؤثر في القضية إنكار من تأثر بالحنابلة في مسائل العقيدة، وتشرب ماء مشربهم، نسبةَ تلك الكتب إلى الإمام، وإن كان حنفيا في الفروع؛ إذ الباعث الحقيقي على تصرفه في هذا الأمر، هو الباعث نفسه عند الحنابلة.

ومن الذين طعنوا في نسبة تلك الكتب إلى الإمام كاتبان سعوديان. أحدهما عبد العزيز الحميدي، صاحب الأضحوكة المسماة بـ«براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة»، والآخر محمد بن عبد الرحمن الخميِّس صاحب «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة».

ومن المؤسف أن كلا الكاتبين نالا على عنوان «الدكتوراة» بذينك الكتابين. والواقف على الكتابين يشهد على فقر علمي، وأخطاء كثيرة مضحكة فيهما، وإن كان الحميدي أجهل، وأشنع لسانا من الخميس.

وهذا شاهد صدق على أن ما تسمى بالعناوين العلمية من «الماجستير»، و«الدكتوراة» وغيرهما ليس لها أية قيمة قيّمة في سوق العلم.

وقد يشترك الكاتبان في بعض الشبهات المثارة حول الكتابين، كما أنه قد ينفرد أحدهما ببعضها الأخرى عن صاحبه.

وقد ترجم بعض تلك الشبهات إلى اللغة التركية، ونشرت في تركيا، حتى افتتن بها كثير من المنتسبين إلى المذهب الحنفي هناك.

وقد سبق أن رددت على شبهات الخميس حول الكتب الثلاثة: «الفقه الأكبر» رواية حماد، و«الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع البلخي، و«العالم والمتعلم» باللغة الآذربيجانية، وتكلمت قليلا عما قيل في رسالة الإمام إلى البتي فيما كتبته عليها لما ترجمتها إلى اللغة الآذربيجانية، وكذا تكلمت قليلا عن الشبهات حول «الوصية» للإمام في العقيدة، لما بدأت بشرحها باللغة الآذربيجانية صوتيا.

ثم ترجمت ما يتعلق منها بـ«الفقه الأكبر» رواية حماد، و«الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع، إلى اللغة التركية. وأضفت شبهات الحميدي حول هذين الكتابين إلى شبهات الخميس، ورددت عليها. فحصل من هذا العمل كتاب لطيف الحجم، قرّت به عيون الإخوة الحنفية في تركيا، وآذربيجان. ثم قامت دار «العلم والحكمة» في تركيا بطبع الكتاب في شهر شعبان من هذه السنة. فجزى الله عن القائمين بالأمر خيرا.

ثم رأيت أن أكتبه باللغة العربية لتعميم الفائدة، ولسد الثلمة في هذا الموضوع. وإني عازم على أن أجمع ما كتبته في «العالم المتعلم»، وما قلته في «الرسالة» و«الوصية»، وأزيد على ما قلته، فأجعله كتابا مستقلا بإذن الله تعالى. وأما الآن فأكتفي بنقض الشبهات حول هذين الكتابين فقط.

وإني أذكر في الكتاب كل الشبهات التي ذكرها الكاتبان دون أن أذكر اسميهما إلا نادرا، بل ضممت جميع الشبهات بعضها ببعض، وجعلت أسردها شبهة شبهة قائلا: «قال الخصم»، كأنها خرجت من فم واحد.

وأحمد الله على لطفه، في خلق العزم فيَّ لهذا العمل، وإياه أسأل أن يجعله في ميزان حسناتي ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝٨٩﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

كتبه: رستم مهدي

٥ محرم ١٤٤٠

سومقاييت، أذربيجان

الشبهات المثارة حول كتاب «الفقه الأكبر» رواية الإمام حماد بن أبي حنيفة رضي الله عنهما

إن الشبهات حول الكتاب قسمان:

القسم الأول: الشبهات حول إسناد الكتاب وأحوال رجاله.

القسم الثاني: الشبهات حول متن الكتاب ومحتواه

وسوف أناقش كلا القسمين بإذن الله تعالى.

الشبهات حول إسناد الكتاب

يروي الكتاب نصير بن يحيى البلخي، عن محمد بن مقاتل الرازي، عن عصام بن يوسف البلخي، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أجمعين. فقبل أن أنتقل إلى مناقشة الشبهات حول السند، أريد أن أنبه على أن ضبط اسم الراوي كـ«نصر» خطأ، وإنما هو نُصَيْر بن يحيى –مصغر نصر– كما أفاده الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله.[٢] وهكذا ورد اسمه في «القند في ذكر علماء سمرقند» كما سأذكره.

ثم أقول وبالله التوفيق، سوف ترون ما قاله عبد العزيز الحميدي في الإمام نصير بن يحيى، والرد عليه في القسم الذي أتحدث فيه عن «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع إن شاء الله. وأما بقية السند فقالوا عن الإمام محمد بن مقاتل الرازي، إن البخاري قال فيه: «لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أروي عن محمد بن مقاتل الرازي»، وكذا ضعفه الذهبي وابن حجر العسقلاني.

قلت: أما كلام الإمام البخاري فيه، فلا غرابة فيه بعد أن عُرف كلامه في فقيه الملة أبي حنيفة رضي الله عنه، فلو تُرك كل من طعن فيه البخاري، للزم ترك أبي حنيفة قبل ابن مقاتل الرازي. ثم إن البخاري شديد على أصحاب الرأي، منحرف عنهم، وزد عليه عدم بيانه سبب طعنه، فهذا النوع من الجرح في مثل الإمام محمد بن مقاتل الرازي غير مقبول، خاصة إذا كان الطاعن من أهل الحديث، والمطعون فيه من أصحاب الرأي. ففي هذا يقول الإمام أبو اليسر البزدوي رحمه الله في «معرفة الحجج الشرعية» في فصل إنكار ما يثبت بالسنة: «وأما من طعن بعض أصحاب الحديث فيه، قالوا: لا يقبل حديث فلان، فإنه ضعيف ضعّفه فلان، أو إنه مطعون طعن فيه فلان، فلا يُردّ حديث هؤلاء ما لم يَثبت وجه الطعن ووجه الضعف. فإن عادةَ أصحاب الحديث،

---

[٢] الكوثري، «مقدمات الكوثري»، (١٧٠).

طعن بعضهم في بعض، وكذا عادتهم الطعن في الفقهاء (يقصد الفقهاء الحنفية)، فإن عندهم أن الفقهاء يردون الأحاديث»[٣].

ثم إن ابن حجر أشار إلى سبب الطعن بعد أن نقله قائلا: «وأظن ذلك من قبل الرأي»[٤]. فعلم بهذا أن الباعث الأساسي على طعن البخاري في ابن مقاتل، هو كون الثاني من أهل الرأي. فهذا سبب غير مقبول.

وأما تضعيف الذهبي إياه، فهو وإن ضعفه في «المغني» قال عنه في «ميزان الاعتدال»: «تكلم فيه، ولم يترك»[٥].

وأما تضعيف ابن حجر، فحكمه كحكم تضعيف من سبقه؛ لأنه بهم اقتدى. وقد علمت سبب تضعيف البخاري وحكمَه.

والإمام محمد بن مقاتل الرازي من أكابر أصحاب الإمام محمد، وإمام من الأئمة الحنفية المبرزين، وهو من بحور العلم من الفقهاء، كان إمام أهل الرأي بالري، وقاضيها. فلا يضره طعون من طعن فيه بلا أي سبب مبرر.

وأما شيخه عصام بن يوسف فنقلوا فيه كلام ابن سعد: «كان عندهم ضعيفا في الحديث»، وقول ابن عديّ: «روى عن الثوري وغيره أحاديث لم يتابع عليها».

قلت: عصام بن يوسف البلخي من كبار الحنفية، فكلام ابن عدي في مثله لا يُرفع له رأس، لبالغ انحرافه عن الحنفية. وأما كلام ابن سعد، فلا يضر عصاما تضعيف المحدثين إياه، بعد أن صار إماما مقبولا عند الحنفية، فكم من إمام من أصحاب الرأي ضعفه المحدثون، ولم يفد تضعيفهم إياه شيئا عند الحنفية، مثل الإمام أبي حنيفة، والحسن بن زياد، وصاحبه محمد بن

---

[٣] البزدوي، «معرفة الحجج الشرعية»، (١٣٢).

[٤] ابن حجر، «لسان الميزان»، (٧/ ٥١٨).

[٥] الذهبي، «ميزان الاعتدال»، (٤/ ٤٧).

شجاع الثلجي وغيرهم. فهؤلاء كلهم ضعفاء عند المحدثين، ورغم هذا فهم أئمة ثقات عند الحنفية، مقبولو الرواية والنقل عندهم.

ثم ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان صاحب حديث ثبتا في الرواية. وربما أخطأ»[٦]. وقال الإمام الحافظ عبد القادر القرشي: «كان صاحب حديث، وهو ثبت فيه، وكان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شيخي بلخ في زمانهما»[٧]. وقال أبو يعلى الخليلي: «فأما عصام، سمع شعبة، والحمادين، والثوري، وإسرائيل بن يونس، وغيرهم. وهو مشهور، لكن البخاري لم يخرجه في «التاريخ» ولا في «الصحيح»، وهو صدوق، سمع منه القدماء أبو شهاب معمر بن محمد وأقرانه، ولا يروي حديثا يُنكَر، ورأيه رأي الكوفيين»[٨].

وأما حماد بن الإمام أبي حنيفة، فنقلوا فيه كلام ابن عدي: «لا أعلم له رواية تستقيم»، وقول الذهبي: «ضعفه ابن عدي وغيره».

قلت: لا قيمة لكلام ابن عدي صاحب العداوة المشهورة، في أئمة الحنفية كما علمتَ. فهو شنيع اللسان في مثل الإمام أبي حنيفة، لايعرف قدره فضلا عن ابنه حماد، ولهذا قال الإمام بدر الدين العيني، بعد أن نقل طعن ابن عدي في الإمام حماد بن أبي حنيفة: «لم يسلم من لسان ابن عدي أبوه الذى هو إمام الدنيا، وإمام الأئمة المجمع على جلالة قدره، وكثرة علمه وفقهه، فضلا ابنه، ولا يلتفت إلى ذلك؛ لأن هؤلاء كالأعداء لأبى حنيفة وأصحابه على ما يظهر من كلامهم»[٩].

وحماد هذا، هو الإمام ابن الإمام، من كبار العلماء الحنفية المشهورين، وهو أبو القاضي إسماعيل بن حماد، ولمروياته عن أبيه، وخاصة لهذا الكتاب، مكانة خاصة عند أهل الرأي، وله

---

[٦] ابن حجر،« لسان الميزان»، (٥/ ٤٣٦).

[٧] عبد القادر القرشي، «الجواهر المضية»، (٢/ ٥٢٧).

[٨] الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، (٩٣٧).

[٩] العيني، «مغاني الأخيار شرح أسامي رجال معاني الآثار»، (١/ ٢٤٣).

مسند من رواياته بطريق أبيه. وتجد قسما منها في المسانيد التي تحتوي على مرويات الإمام الأعظم. مثل مسند الإمام أبي محمد الحارثي، وما جمعه الخوارزمي.

وقال الإمام الصيمري: «وكان الغالب عليه الدين والورع والزهد، مع علمه بالفقه وكتابته للحديث، أخبرنا عمر بن شاهين قال: ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: حدثني جدي قال: سمعت أبا نُعيم الفضل بن دكين قال: تقدم حماد بن أبي حنيفة إلى شريك بن عبد الله في شهادة، فقال له شريك: والله إنك لعفيف البطن والفرج، خيار مسلم»[١٠].

وقال القرشي صاحب الطبقات: «حماد بن النعمان الإمام ابن الإمام، تفقه على أبيه، فأفتى في زمنه، وتفقه عليه ابنه إسماعيل، وقد تقدم، وهو في طبقة أبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد، وكان الغالب عليه الورع والزهد»[١١].

وقال المؤرخ الشهير ابن خلكان: «كان على مذهب أبيه رضي الله تعالى عنه، وكان من الصلاح والخير على قدم عظيم»[١٢].

فأنت تقرأ حاله من العلم، والزهد، أوَ يترك مثل هذا الإمام لقول مثل ابن عدي، العدو المشهور للحنفية؟!

وحاصل الكلام، فإن سند الكتاب لا غبار عليه، والكتاب معتبر عند أصحاب الرأي ومتكلمي الحنفية، ولا قوة إلا بالله.

---

[١٠] الصيمري، «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»، (١٥٨).

[١١] القرشي، «الجواهر المضية»، (٢/ ١٥٣).

[١٢] ابن خلكان، «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٠٥).

الشبهات حول متن الكتاب ومحتواه

وأما الشبهات حول متن الكتاب ومضمونه، فهي أكثر من الشبهات حول سنده. وغالب المفتتنين افتتنوا بها. فسوف أناقش تلك الشبهات بالتفصيل، بحول الله وقوته.

الشبهة الأولى: دعوى وجود الركاكة والضعف في أسلوب الكتاب

يدعي الخصم أن في أسلوب الكتاب ركاكة وضعفا، وأخطاء نحوية. إذ يقول الإمام الأعظم: «أصل التوحيد وما يجب الاعتقاد عليه...» وهذه الجملة لا تناسبها القواعد اللغوية؛ إذ كان ينبغي أن يقول المؤلف: «وما يجب الاعتقاد به» وليس «عليه».

قلت: هذه الشبهة تُنبئ بضعف صاحبها في فهم الكلام العربي عموما، وبجهله بشرح هذا الكتاب خصوصا. ولو كان قد قرأ شرح هذا الكتاب فقط، دون أن يتعب نفسه في تصحيح فهمه للكلام العربي لألجمه هذا عن التفوه بمثل هذا الكلام، ولطلب بغيته في غير هذا المقام؛ لأن حرف «على» في كلام الإمام أبي حنيفة، ليس بحرف يتعدى به معنى «الاعتقاد» كما وهمه صاحب الشبهة، بل هو كلمة مستقلة لها تقديرها الخاص، وهو: «أصل التوحيد وما يجب أن يُبنى الاعتقاد عليه...» فيكون حرف «على» متعلقا بالفعل المحذوف –وهو يبنى– وليس بكلمة «الاعتقاد».

ويمكن أن يقدر كلمة أخرى، وهي كلمة «اعتماد»، فيكون تقدير الجملة: «أصل التوحيد وما يجب اعتماد الاعتقاد عليه»، فيتعلق «على» بكلمة «اعتماد». وهذا التقدير ذكره علي بن سلطان القاري رحمه الله في شرحه.[١٣]

---

[١٣] علي القاري، «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر»، (٤٠).

ويمكن أن يتعلق «على» بـ«الاعتقاد» مضمنا معنى الوقوع، أي يصح الاعتقاد الواقع عليه، كما بينه صاحب «القول الفصل»[١٤]

ثم أقول: فلنقبل تنزلا أن في الكلام ضعفا لغويا ولحنا، فمنذ متى دل لحن في كتاب ما على تزييف ذلك الكتاب؟ فكل ما في الأمر هو دلالته على لحن صاحب الكتاب، أو قلة بضاعته في العلوم العربية، فأين هذا من القضية؟

فنحن نجد في «تاريخ مدينة السلام» للخطيب، أنه ينسب إلى أبي حنيفة هذا الكلام: «لو أنه حتى يرميه». وسقامة هذه الصيغة من نوع جعل الإمام الكوثري يقول عنها: «لا أدري أبالعبرانية هذه أم السريانية؟»[١٥] ولا توجد هذه الصيغة في المصادر التي فيها نسبة معنى الكلام إلى الإمام، لا في «البيان والتبيين» لأبي عثمان الجاحظ، ولا في «العقد الفريد» لأحمد بن محمد بن عبد ربه.[١٦] فتكون الصيغة من تصرف الخطيب، أو من تصرف أو زيادة أحمد بن الحسن المعروف بـ«ابن خيرون». فهل ننكر نسبة الكتاب إلى الخطيب؟ أم ننكر نسبته إلى ابن خيرون لأن الاعتماد على نسخته هو بعد حرق نسخة الخطيب في بيت ابن خيرون؟

ولا يرد عليه بأنه يمكن صوغ الصيغة من قبل أحد ناقلي الحادثة؛ لأن في منظورهم لا يمكن تصحيح مثل الخطيب أو ابن خيرون هذه الصيغة السقيمة.

وكذلك نجد ابن عدي في «كامله» في ترجمة الإمام ابن شجاع الثلجي يقول: «وكان يضع أحاديثا في التشبيه»، هكذا بالتنوين في «أحاديث» كما نقله الإمام الكوثري في «الإمتاع»، وعلل هذا بعامية ابن عدي وضعفه في العربية.[١٧] فهل ننكر نسبة «كامله» إلى ابن عدي؟

وبهذا ظهر ضعف هذه الشبهة، ولا قوة إلا بالله.

---

[١٤] بهاء الدين زاده، «القول الفصل»، (٢٥).

[١٥] الكوثري، «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، (٣٤).

[١٦] الجاحظ، «البيان والتبيين»، (١/ ١٦٨)؛ ابن عبد ربه، «العقد الفريد»،(٢/ ٣١١)

[١٧] الكوثري، «الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع»، (٩٥).

الشبهة الثانية: خلو الكتاب عن الآيات والأحاديث

يقول الخصم إن الكتاب خال عن الآيات والأحاديث، وهو يحتوي على الآيتين فقط، وليس فيه أي حديث نبوي.

قلت: هذه الشبهة تخبرنا بقلة معرفة صاحبها بأساليب التأليف. وإلا علم أن وجود الآيات والأحاديث أو عدمها، أو قلتها أو كثرتها، ليست لها علاقة بإثبات نسبة الكتاب إلى صاحبه أو نفيها. فلو كِلنا بمكيال صاحب الشبهة، للزم أن ننفي نسبة متن «العقائد النسفية» إلى عمر النسفي، لأنها تحتوي على آية واحدة، وليس فيها أي حديث.

وليس كتاب الإمام أبي حنيفة إلا متنا صغيرا، والمعهود في المتون مثله، عدم اعتضاد المسائل بكثرة الدلائل من القرآن والسنة، بل تسرد فيها المسائل الاعتقادية سردا. هذا هو المعهود في تأليف المتون. وما التعلق بمثل تلك الشبهة الواهية إلا دأب فقراء الحجة والبرهان. والله المستعان.

الشبهة الثالثة: وجود مسائل في الكتاب ليست لها علاقة بالعقيدة

يقول الخصم إن في الكتاب مسائل ليست لها علاقة بالعقيدة، نحو قول مؤلفه: «وقاسم، وطاهر، وإبراهيم كانوا بني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفاطمة، ورقية، وزينب، وأم كلثوم كن جميعا بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قلت: هذه الشبهة كأختها السابقة ليست لها أية علاقة بالموضوع؛ إذ احتواء كتاب ما مسائل خارجة عن موضوعه الأصلي، لا يستلزم كونه مزورا وموضوعا. ولا يمتنع أن يذكر الإمام أبو حنيفة مسألة ليست لها علاقة بالعقيدة، إذا وقع الخلاف فيها بين الناس، خاصة إذا تعلقت بمعرفة شخص النبي عليه السلام. ولربما وصل إلى الإمام كلام يخالف ما عليه عامة المسلمين، في عدد أولاد النبي كما أشار إليه صاحب «مختصر الحكمة النبوية»، أو في أسماء بعض أبنائه، فذكر الإمام هذه المسألة. والله أعلم

الشبهة الرابعة: وجود ما ينفي وحدانية الله من طريق العدد في الكتاب

اعترض الخصم على كلام الإمام أبي حنيفة هذا في الكتاب: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له». وادعى أن هذا الكلام مخالف لصحيح الاعتقاد؛ لأن وحدانية الله ثابتة من طريق العدد، بمعنى عدم وجود الموجود الثاني مثله، كما هي ثابتة من طريق أنه لا شريك له. والكلام السابق في الكتاب، يدل على أن وحدانية الله من طريق أنه لا شريك له فقط، وليس من طريق عدم وجود الموجود الثاني مثله.

قلت: نحن الآن أمام خصم ثقل عليه فهم الكلام قبل علم الكلام. ولو قرأ شرح علي القاري المتداول فقط لاستنكف عن أن يلفظ مثل هذا الهراء؛ إذ يعلم الجميع –سوى هذا الجاهل– أن الإمام أبا حنيفة لا يقصد بكلامه «والله تعالى واحد لا من طريق العدد» نفي عدم إمكانية الموجود الثاني مثله. بل لا يعتقد هذا المعتقَد عوام الناس من المسلمين، فضلا عن إمام يرأس أهل السنة في العقيدة وعلم الكلام. وإنما قصدُ الإمام هو أنا لما نوحد الله ونقول «إنه واحد»، لا نقصد «الواحد» الذي هو من العدد؛ لأن «الواحد» العددي يمكن أن يأتي بعده عدد مثله، فلهذا يقول علي بن سلطان القاري في شرح هذا الكلام: «حتى لا يتوهم أن يكون بعده أحد»[١٨].

ثم الواحد العددي يمكن إكثاره بضم الواحد الآخر إليه، ويمتنع هذا في وحدانية الله تعالى، فإلى هذا المعنى أشار الإمام أبو شكور السالمي في «التمهيد في بيان التوحيد» في أثناء كلامه عن الضد والند قائلا: «والله تعالى متفرد بصفاته، لا يشاركه ولا يوافقه أحد؛ لأن صفاته قديمة، وصفات الغير محدثة، والمحدث لا يوافق القديم. ولهذا المعنى قلنا: إن الله تعالى واحد لا من أصل العدد، ولا من جنس العدد؛ لأنه لا جنس له حتى يُضم إليه (أي يضم إليه واحد آخر)

---

[١٨] علي القاري، «منح الروض الأزهر»، (٤٨).

ويُعد منه، وليس من أصل العدد؛ لأنه لا ثاني له، فثبت أنه واحد متفرد من غير جنس، ولا نوع»[١٩].

فعلم بهذا أن الوحدة من طريق العدد بالمعنى الذي ذكرت –أي إمكان إكثار الواحد بضم جنسه إليه– يمتنع في حقه تعالى.

وأما الوحدة بمعنى وقوع الواحد في المرتبة الأولى، فهي وإن كانت جائزة في حق الله، إلا أنها لا تختص به تعالى. وعلل العلامة المحقق كمال الدين البياضي زاده في «إشارات المرام» في الباب الثاني منه في أثناء كلامه عن الصفات الذاتية، قول الإمام بهذا.[٢٠]

وليعلم أيضا أن الإمام أبا حنيفة لم يقصد في كلامه نفي الوحدة من طريق العدد بمعنى وقوع الواحد في المرتبة الأولى، بل يجوز أن يوصف الله بها. وإنما قصدُ الإمام من كلامه هو أن الوحدانية التي يراد إثباتها بالبراهين في كلام المتكلمين، والتي تختص به سبحانه، هي ليست بالوحدة من طريق العدد، بل الوحدة من طريق أنه لا شريك له.

ويكفي هذا القدر لشرح مراد الإمام، وبيان أن قصده غير ما ألصقه صاحب الشبهة بكلامه. وقاتل الله تعصب الجاهل.

الشبهة الخامسة: وجود مسائل في الكتاب ظهرت بعد وفاة الإمام أبي حنيفة

ذكر الخصم عدة مسائل، وادعى ظهورها بعد وفاة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وهي:

المسألة الأولى: تقسيم الصفات. جاء في الكتاب: «لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية. أما الذاتية، فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والارادة، وأما الفعلية

---

[١٩] السالمي، «التمهيد في بيان التوحيد»، (١٠٥-١٠٦).

[٢٠] البياضي زاده، «إشارات المرام من عبارات الإمام»، (١٠٧).

فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل». وزعم الخصم أن هذا الكلام يدل على أن الكتاب ليس لأبي حنيفة من ناحيتين:

١. تقسيم الصفات قسمين: الصفات الذاتية، والصفات الفعلية. و من المعلوم أن الإمام أبا حنيفة من أئمة الرعيل الأول. وهذا التقسيم لم يكن موجودا في عهده، بل هو من اختراع المتكلمين والفلاسفة من بعده بسنين. والدليل على هذا، هو أننا لا نجد هذا التقسيم في الكتب التي تنقل عقائد السلف، بل نجدها تسرد الصفات سردا.

٢. حصر الصفات الذاتية في سبع صفات. وهذا يوافق تقسيم المتكلمين الصفاتِ في كتبهم. وهذا يدل على أن الكتاب وضع في عهدهم، بعد عهد أبي حنيفة. وكيف يتصور أن يضع الإمام أبو حنيفة كتابا في العقيدة، ويخفى هذا على أصحابه المقربين، ثم يصل إلى الماتريدية والأشاعرة؟

المسألة الثانية: مسألة اللفظ. جاء في الكتاب: «ولفظنا بالقرآن مخلوق».

وهذا يدل على أن الكتاب ليس لأبي حنيفة من ناحيتين أيضا:

١. إن الخلاف في هذه المسألة ظهر بعد أبي حنيفة، في عهد فتنة «خلق القرآن»، فأول من تكلم فيها هو بشر المريسي، وطوّرها الحسين الكرابيسي.

٢. إن اعتقاد مخلوقية اللفظ، هو من عقائد الجهمية كما جاء في كلام الأئمة، ونُقل هذا عن الإمامين الشافعي وأحمد.

المسألة الثالثة: قدم كلام الله. جاء في الكتاب: «والقرآن كلام الله تعالى، وهو قديم». ولم يقل أحد من الصحابة، أو التابعين، أو الأئمة الأربعة إن القرآن قديم أو مخلوق. بل أول من قال هذا هو عبد الله بن سعيد بن كلاب كما قاله ابن تيمية.

المسألة الرابعة: مخلوقية الحروف. جاء في الكتاب: «والله تعالى يتكلم بلا آلة وحروف، والحروف مخلوقة». وهذه المسألة ظهرت متأخرة عن الإمام أبي حنيفة أيضا. يقول الإمام الشافعي: «لا نقول بحدث الحروف، فإن اليهود أول ما هلكت بهذا، ومن قال بحدث حرف من الحروف فقد قال بحدث القرآن».

فكون كلام الله بالحروف والأصوات رأي من عاش قبل الإمام أبي حنيفة، ورأي من عاش بعده، بل رأيه هو أيضا (!) فإن الطحاوي ينقله عنه في مختصره.

المسألة الخامسة: وجود الاصطلاحات الكلامية في الكتاب. جاء في الكتاب: «والله شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء: الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض». فإن هذه الاصطلاحات ظهرت بعد أبي حنيفة، فلا يمكن أن يعرفها هو، فضلا عن أن يذكرها في كتبه.

المسألة السادسة: نفي المسافة والجهة عن الله في مسألة الرؤية. وهذا هو اعتقاد الماتريدية والأشاعرة. وهذا خلاف المعقول؛ إذ كيف يتصور مرئي بلا جهة ومقابلة؟

المسألة السابعة: تفسير القرب والبعد. جاء في الكتاب: «وليس قرب الله تعالى ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها، ولكن على معنى الكرامة والهوان». وهذا مخالف للاعتقاد الصحيح، فإن الله يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ثم لا يتناسب نفي القرب المسافي الحسي، مع كون الله في السماء بمعنى المكان. انتهى الشبهات.

قلت: قبل أن أناقش الشبهات شبهة شبة، أريد أن أشير إلى قدر الجهل، والضعف العلمي في أسلوب استدلال الخصم. وهنا لا بد من الوقوف على النقطتين اللتين بنى المخالف شبهاته عليهما، ألا وهما:

- دعوى الأولية لوقت دون وقت لظهور تلك المسائل.
- معيار الخصم في تصوير معتقَد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

دعوى الأولية لوقت دون وقت لظهور تلك المسائل

وأما النقطة الأولى، فليُعلم أن دعوى الأولية لوقت معين ظرفا لظهور مسألة ما، لا يمكن أن تبطل وجود تلك المسألة في كتاب ما قبل هذا الوقت؛ إذ الأولية لوقت ما، دعوى محض وليست إلا، حتى يقوم الدليل على أوليته في نفس الأمر. فنحن نسأل: ما هو ضابط الأولية؟ ولا جواب على هذا السؤال سوى أن الضابط هو عدم سبق الكلام في تلك المسألة قبل هذا الزمان. ونحن

نسأل ونقول: فإذا ظهر الكلام في كتاب ما، في هذه المسألة قبل هذا الزمان الذي ادعيتم أوليته، فعلامَ يدل هذا؟ وهنا جوابان لا ثالث لهما:

- على تزوير المصدر الذي وجد هذا الكلام فيه.
- على بطلان دعوى أولية الوقت الذي ادعيت أوليته لظهور تلك المسألة.

ولا يصح الجواب الأول؛ إذ وقت ما لظهور مسألة ما، ليس بأولى من وقت آخر. فإن كان عدم سبق الكلام في تلك المسائل إلى وقت أبي حنيفةرضي الله عنه، يمنع كلامه فيها، فهو يمنع أن يتكلم فيها من ادعى المخالف كونه أول من تكلم فيها أيضا؛ لأنه إذا كان أول من تكلم فيها، لم يكن إلى وقته سبق الكلام فيها، وهذا هو عين السبب الذي يجعل المخالف به كلام أبي حنيفة في تلك المسألة مستحيلا، فليجعل كلام من يدعي كونه أول متكلم فيها مستحيلا أيضا؛ إذ السبب واحد. وعلى هذا لا يمكن أن يعرف من هو أول من تكلم في مسألة ما؛ لأن كل من يكون أول متكلم في مسألة ما، لا يسبقه الكلام فيها.

وبقي الجواب الثاني، وهو بطلان دعوى أولية الوقت الذي ادعيت أوليته لظهور تلك المسألة. وأما دعوى تزوير الكتاب، فيحتاج إلى دليل آخر، غير دعوى أولية وقت ما لظهور المسألة.

معيار الخصم في تصوير معتقَد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

والنقطة الثانية التي بنى المخالف شبهاته عليها، فجعلتْ تشوه أسلوبه الاستدلالي، هي اتخاذه كتب الحنابلة معيارا في تصوير عقيدة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه. فأبو حنيفة يُصور حنبلي المعتقَد في ذهن القارئ أولا، ثم يبنى على هذا التصوير المزور، رد أو تضعيف نسبة كتبه إليه. ويجهل الخصم أو يتجاهل حال كتب سلفه، التي يُعد أبو حنيفة فيها مبتدعا، فضلا عن أن يعتبر من أئمة السلف.

فصاحب الشبهة يقصد بـكتب أئمة السلف، كتاب «إجماع السلف في الاعتقاد» لحرب الكرماني، و «النقض على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي، و«السنة» لعبد الله بن أحمد، وغيرها من الكتب التي تعتبر أحجارا أساسية لمبنى التجسيم. فلننظر من هو الإمام أبو حنيفة عند أصحاب تلك الكتب:

يقول حرب الكرماني –وهو من النحاتين الأوائل لهيكل التجسيم– في كتابه «إجماع السلف في الاعتقاد»، في أثناء كلامه عن أصحاب الرأي، وهو يعني بكلامه الإمام أبا حنيفة وأصحابه: «وأصحاب الرأي، وهم مبتدعة ضلال، أعداء السنة والأثر، يرون الدين رأيا وقياسا واستحسانا، وهم يخالفون الآثار، ويبطلون الحديث، ويردون على رسول الله عليه الصلاة والسلام، ويتخذون أبا حنيفة ومن قال بقوله إماما، يدينون بدينهم، ويقولون بقولهم، فأي ضلالة بأبين ممن قال بهذا، أو كان على مثل هذا؟ يترك قول الرسول وأصحابه، ويتبع رأي أبي حنيفة وأصحابه، فكفى بهذا غيا وطغيانا وردا»[٢١]. انتهى هذيانه.

أفيعتمد في تصوير عقيدة الإمام أبي حنيفة، على كتاب هذا الذي يجهل قدر الإمام أبي حنيفة، ويلطخ لسانه بكلام هو أجدر بأن يصدر ممن تعوّد على الشتم والسب، وليس على العلم والمعرفة؟ وما ذنب إمام أهل السنة أبي حنيفة، وأصحابه، إذا تحجر الكرماني وحرم عن الذوق الفقهي، وعجز عن فهم مدارك الفقهاء؟

وأما عبد الله بن أحمد، فجمعه الطعون في أبي حنيفة في كتابه المسمى بـ«السنة» في باب خاص مشهور جدا، فإذا سألنا عبد الله هذا: من هو أبو حنيفة عند السلف؟ يجيب ناقلا، ومعتقدا: «مات جهميا... وكان يقول بقول جهم»[٢٢]. وبدون أي استحياء من أن ينسب هذا الكلام السخيف إلى الإمام أبي يوسف، تلميذ صادق لشيخه أبي حنيفة.

---

[٢١] الكرماني، «إجماع السلف في الاعتقاد»، (٩٤-٩٥).

[٢٢] عبد الله بن أحمد، «السنة»، (١٨١).

ويستمر عبد الله مجيبا: «إن أبا حنيفة كان مرجئا... وأبو حنيفة أول من قال: إن القرآن مخلوق... وأبو حنيفة كان يعمل بكتب جهم تأتيه من خراسان... وأبو حنيفة كان يقول: إن القرآن ليس بمخلوق تقية، وكان يعتقد خلقه»[٢٣].

ويرسل شيخه حماد بن أبي سليمان، سفيان الثوري إلى أبي حنيفة قائلا: «اذهب إلى الكافر أبي حنيفة، فقل له: إن كنت تقول: إن القرآن مخلوق، فلا تقربنا»[٢٤]. هكذا زوروا على حماد، لا يعرف هل قاله أبو حنيفة أم لا، ويحكم بكفره ويكفره، ثم يقول لسفيان اذهب وقل له: «إن كنت تقول...» وحماد بريء من هذا الكلام السخيف براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، بل كون أبي حنيفة أخص أصحابه، مما يغنيه عن أن يستفسره عن رأيه بطريق الثوري الذي كان بينه وبين أبي حنيفة جفاء، وهو بريء من أن يقول لتلميذه الحبيب: «يا كافر، يا زنديق»[٢٥]، إلى غير ذلك من ترهات النقلة من الذم والتشنيع.[٢٦]

فكيف يمكن أن يُتخذ هذه الكتب التي تقطر تعصبا، معيارا في تصوير اعتقاد الإمام أبي حنيفة، في مسألة كلامية محض؟ وكيف لا يستحيي من يعتمد على هذه الكتب، ويعتقد في آن واحد أن اعتقاد أصحابها، واعتقاد أبي حنيفة على خط واحد؟ هل سلفه أعلم منه باعتقاد أبي حنيفة، وهو يجهله؟ أم كان هو على علم باعتقاد أبي حنيفة دون سلفه؟

إن الكتب هذه التي يجعل أصحابها من لا يعتقد اعتقادهم جهميا وزنديقا وكافرا، بدون أي حجة قاطعة، لا يمكن أن تتخذ أصلا في تصوير مذهب أبي حنيفة الاعتقادي الكلامي، ما أجهل الخصمَ في تأصيله وتفريعه!

---

[٢٣] المصدر السابق، (١٨١-١٨٣).

[٢٤] المصدر السابق، (١٨٤).

[٢٥] المصدر السابق، (١٨٥).

[٢٦] وللقارئ أن يراجع المصدر المشار إليه، ليجد خمسين صفحة تقريبا (من ١٨٠ إلى ٢٢٨) في ذم إمام أهل السنة وفقيه الملة أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه، والتشنيع عليه.

وبعد بيان بطلان النقطتين –وعلى الخصوص النقطة الأولى–، ظهر أن دعوى عدم ظهور تلك المسائل السبعة التي ذكرتها في عهد أبي حنيفة، دعوى فارغة الجوف عن البرهان. وكذا لم يبق حاجة إلى نقاش المسألة الخامسة. ولأجل هذا سوف أناقش المسائل الستة فقط بإذن الله.

مسألة تقسيم الصفات

إن دعوى وضع كتب الإمام أبي حنيفة من قِبل الماتريدية والأشاعرة المتأخرين عنه، لما في كتبهم تقسيم الصفات نفسه الذي في كتاب «الفقه الأكبر»، مما لا يلفظه صاحب بضاعة علمية. وما المانع أن يكون كتاب أبي حنيفة أصلا للكتب المتأخرة عنه في التقسيم المعين؟ أليس من الواجب عند أصحاب العقول السليمة، جعل الكتاب المتقدم أصلا للكتب المتأخرة، بدل أن يحكم على الكتاب المتقدم بالوضع والتزوير لما فيه شيء من التشابه بالكتب المتأخرة عنه زمنا؟

أليس من الأولى أن يجعل أبو حنيفة إمام الماتريدية والأشعرية المبتدعين –بتعبير الخصوم– بعدما رأينا أئمة الخصم يعدون أبا حنيفة رأس البدعة، ومن أتباع جهم؟ فأترك الجواب للخصم الذي يعتمد على كتب سلفه في تصوير مذهب أبي حنيفة. ولا سبيل له إلا قبول ما قال أئمته في تلك الكتب، وجعل كتاب أبي حنيفة أصلا لهذا التقسيم المبتدَع –على تعبيره– أو إنكار كلام أئمته، والتصريح بأنهم لا يعرفون أبا حنيفة، فمن ثَم لا يصح الاعتماد على كتبهم في تصوير عقيدة الإمام الأعظم رضي الله عنه.

مسألة مخلوقية اللفظ

لا بد من إلقاء نظرة على كتب أئمة المخالفين في مسألة خلق القرآن –لنرى من هو أبو حنيفة عندهم في هذه المسألة– للسببين: السبب الأول هو جعل المخالف تلك الكتب أصلا في تصوير معتقَد أبي حنيفة، فيكون ما في كتب أئمته ملزما له في أن الإمام أبا حنيفة لم يكن على عقيدة أئمته. والسبب الثاني هو كون مسألة «خلق القرآن» أصلا لممسائل عقدية فرعية، منها مسألة مخلوقية

اللفظ. فيكون ما قاله أئمة الخصم في رأي أبي حنيفة، بيانا لرأيهم فيه في مسألة مخلوقية اللفظ، ويكون ملزما للخصم أيضا.

وقد سبق أن رأينا في كتب أئمة المخالفين، جعلهم أبا حنيفة أول من نطق بخلق القرآن. كما نقله عبد الله بن أحمد، عن إسحاق بن عبد الرحمن، عن الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف ظلما وزورا. ويقول محقق كتابه محمد بن سعيد القحطاني، إنه لم يقف على ترجمة إسحاق بن عبد الرحمن. ويتضح من هذا أن عبد الله بن أحمد ينسب هذا القول إلى أبي حنيفة بطريق راو مجهول ويعتمد على روايته لحاجة في نفسه ضد إمام أهل السنة أبي حنيفة، ويجعل روايته فيما سماه بـ«السنة» مقبولة، أو يعرف هو إسحاق بن عبد الرحمن ويوثقه فيقبل روايته. وفي كلا الحالين يعتقد عبد الله، بأن أول من نطق بخلق القرآن هو الإمام أبو حنيفة. وإلا لما ذكر هذا الخبر المكذوب في كتابه، أو عقّب عليه بالرد.

ولا يكتفي عبد الله بهذه الرواية، بل يروي عن أبيه في موضع آخر من كتابه فيقول: «سمعت أبي رحمه الله يقول: أظن أن أبا حنيفة استتيب في هذه الآية: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠﴾ [الصافات: ١٨٠] قال أبو حنيفة: هذا مخلوق، فقالوا له: هذا كفر فاستتابوه»[٢٧]. وبهذا سجل عبد الله، رأي أبي حنيفة أنه يقول بخلق لفظ هذه الآية بشهادة أبيه.

وليس لقائل أن يقول: إن الإمام أحمد تكلم بالظن وقال: أظن؛ لأن تردد أحمد هنا في تعيين الآية. ثم يسقط دعوى المخالف أن هذه المسألة ظهرت بعد أبي حنيفة، وإن قلنا تنزلا إن أحمد ظن ولم يجزم؛ لأن المسألة لو كانت قد ظهرت بعد الإمام –وهنا الكلام في خلق آية معينة، أي في مخلوقية اللفظ خاصة– لا يمكن أن ينسب أحمد هذا الكلام إلى الإمام أبي حنيفة لا جزما ولا ظنا؛ لأنه قد عرف –على رأي الخصم– أن المسألة ظهرت بعد أبي حنيفة، فكيف يمكنه أن ينسب إلى أبي حنيفة رأيا في مسألة ظهرت بعده؟

---

[٢٧] عبد الله، «السنة»، (١٩٢).

وأما الحقيقة في المسألة فالمنقول عن الإمام في لفظ غير محرف عكس ذلك تماما، فيروي محمد بن خلف بن حيان المعروف بـ«وكيع» في «أخبار القضاة» في أثناء كلامه عن الإمام أبي يوسف، عن إسحاق بن إبراهيم، بن عبد الرحمن أبي يعقوب لؤلؤ، عن إسحاق بن عبد الرحمن، عن الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف قال: «أول من قال: إن القرآن ليس بمخلوق أبو حنيفة»[٢٨].

وفي النتيجة: سواء أأخذنا برواية وكيع الصحيحة الموافقة لما في كتب أبي حنيفة، أم برواية عبد الله المحرفة، فإن الإمام أبا حنيفة أول من تكلم في مسألة خلق القرآن عموما، التي هي أصل مسألة اللفظ. ويقبله عبد الله بن أحمد، بل يروي عن أبيه اعتقاد أبي حنيفة مخلوقية لفظ معين من كتاب الله. ولو كانت المسألة ظهرت بعد أبي حنيفة، لما جاز أن ينسبه أحمد إلى أبي حنيفة في رواية ابنه عنه لا جزما ولا ظنا، ولما سجل عبد الله هذا في كتابه.

وفتنة «خلق القرآن» وإن ظهرت في عهد المأمون العباسي، إلا أن المسألة قديمة الظهور بين المسلمين. وقد كان الكلام موجودا في القرآن خصوصا، وفي كلام الله عموما في عهد الإمام أبي حنيفة. إذ أول من أظهر الكلام في مسألة كلام الله هو الجعد بن درهم المتوفى سنة (١٠٥هـ) في الكوفة، كما ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» في أثناء كلامه عن الجعد بن درهم.[٢٩]

ومنه أخذ هذا المعتقد جهم بن صفوان المتوفى سنة (١٢٨هـ)، فالمسألة ظهرت قبل الإمام أبي حنيفة أو في حياته. فلا يمكن أن يكون أبو حنيفة أول من تكلم في هذا الموضوع، إلا بنفي خلق القرآن كما جاء في رواية وكيع في «أخبار القضاة»؛ لأن الجعد وجهما كانا يعتقدان خلق كلام الله.

وإذا كان كذلك، فما المانع للإمام المتكلم مثل أبي حنيفة، عن الكلام فيها بالتفصيل والتفريع عليها بالخوض في مسألة اللفظ والمعنى؟ لا يوجد أي مانع قطعا. فلأجل هذا تكلم فيها بالخوض في مسألة اللفظ، وفصل الموضوع، وبين الحق من الباطل كما في كتبه التي وصلت إلينا.

---

[٢٨] وكيع، «أخبار القضاة»، (٣/ ٢٥٧-٢٥٨).

[٢٩] ابن كثير، «البداية والنهاية»، (٩/ ٢٨٤).

إن الذين يدعون ظهور الكلام في مسالة اللفظ بعد محنة «خلق القرآن»، ليس في أيديهم شبه دليل على هذه الدعوى. وكل ما في صحن القوم، هو اشتهار الجفاء بين الكرابيسي وأحمد ابن حنبل بسبب اللفظ، وهم يجعلون القصة بداية المعركة. ولا يدل اشتهار الجدل بين الكرابيسي وأحمد على أن أول من تكلم في المسألة هو الكرابيسي، كما لا يدل فتنة «خلق القرآن»، واشتهار المسألة في عهد المأمون العباسي على عدم وجود الكلام في المسألة قبله كما سبق. وقد أقر المخالفون بأن هذا المعتقد ابتدعه الجعد وورثه منه جهم، وكلاهما عاشا قبل عهد المأمون بسنين.

ثم إن صاحبي الشبهات اللذيْن أرد عليهما في هذا الكتاب، قد اختلفا في تعيين أول من تكلم في المسألة، فعند محمد بن عبد الرحمن الخميس، أول من أظهر مسألة اللفظ هو الكرابيسي[٣٠]، بينما نجد عبد العزيز الحميدي، يجعل بشرا المريسي أولَ متكلم فيها.[٣١] وهذا يدل على أن القوم لا يجدون أي دليل قاطع يخلصهم عن الاختلاف. فعلى كل حال، يقول عبد الله بن أحمد إن أول من تكلم في خلق القرآن هو أبو حنيفة.

وأما تشديد الإمامين الشافعي وأحمد على من يتكلم في اللفظ، فلا يمكن أن يجعل معيارا في تصوير اعتقاد الإمام أبي حنيفة؛ لأن الإمام أبا حنيفة إمام مجتهد، ومتكلم فذ، عاش قبلهما، ولا يلزم نفسه برأي من كان قبله –سوى جملة الصحابة– أو في عهده، فضلا عمن عاش بعده وتتلمذ على تلامذته. ورأيه في مسالة الإيمان أشهر من أن يذكر، وكذا تشديد الإمامين الشافعي وأحمد –أو أحمد وحده– على من يخرج الأعمال من الإيمان منقول ومشهور. وهل نجعل كلامهما ضابطا في تصوير اعتقاد أبي حنيفة في هذه المسألة، فنقول باستحالة إخراج أبي حنيفة الأعمال من الإيمان؟

---

[٣٠] الخميس، «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»، (١٤٣).

[٣١] الحميدي، «براءة الأئمة الأربعة»، (٥٦).

وأما رمي الإمام الشافعي لمن يقول بخلق اللفظ بالتجهم، فيرويه عنه اللالكائي، وهو حنبلي المعتقَد، فيكون وجوده في سند رواية تؤيد اعتقاده كافيا للتوقف، مع وجود أحمد بن يوسف الشالنجي -الذي لم يتيسر لي الوقوف على ترجمته- في السند.

وأما الإمام أحمد، فرأيه في المسألة مشهور، وهو متشدد في المسألة ومفرط فيها رحمه الله. ثم إن الحافظ الذهبي بين سبب تشديد الإمام أحمد في المسألة في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الكرابيسي حيث قال: «ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي، وحرره في مسألة التلفظ، وأنه مخلوق هو حق، لكن أباه الإمام أحمد لئلا يُتذرع به إلى القول بخلق القرآن، فسد الباب»[٣٢].

فأنت ترى كيف اعتذر له الذهبي، وجعل رده من باب سد الذريعة، وصحح ما كان عليه الكرابيسي. فما المانع أن يكون الإمام أبو حنيفة على هذا الرأي الصحيح الذي اعترف الذهبي نفسه بصحته، مع وجود نزعة حنبلية فيه؟

وأما قول الذهبي «ابتدعه الكرابيسي» فهذا غير مسلم له كما سبق بيانه.

وقبل أن أنتقل إلى الموضوع الآخر، أريد أن أتطرق إلى شيء لا بد من التطرق إليه. إن الخميس لما قارن بين كتاب «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، ومختصر الإمام الطحاوي رضي الله عنهما، عدّ مسائل، ادعى المخالفة فيها بين الكتابين، ومن هذه المسائل هذه المسألة التي بينت حقيقتها[٣٣]، فتلك المسائل التي وقعت المخالفة فيها بين الكتابين على زعم الخميس هي:

١. قول الإمام: «فلما كلم الله موسى، كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل».

٢. وقول الإمام: «والله تعالى يتكلم بلا آلة، ولا حروف». فزعم الخميس أن هاتين الجملتين، تؤديان إلى بدعة -على تعبيره- «الكلام النفسي»، وادعى أن القرآن الذي نقرأه، هو ذلك المعنى النفسي لا غيره على هاتين الجملتين. وهذه بدعة، اخترعها ابن كلاب.

---

[٣٢] الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، (١٢/ ٨٢).

[٣٣] الخميس، «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»، (١٤٢).

٣. وقول الإمام: «ولفظنا بالقرآن مخلوق». وقال إن هذا الكلام يؤدي إلى بدعة اللفظ التي اخترعها الكرابيسي في عهد أحمد.

٤. وقول الإمام: «ويراه المؤمنون في الجنة بأعين رؤوسهم، بلا تشبيه، ولا كيفية، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة». وزعم أن هذا الشرط في الرؤية، يؤدي إلى عدم الرؤية.

فهذه المسائل هي التي زعم الخميس وقوع المخالفة فيها بين «الفقه الأكبر» ومختصر الإمام الطحاوي وكتب سلفه، فدل أن تلك المسائل قد دُست في «الفقه الأكبر» من قبل الآخرين.[٣٤]

قلت: إن دعواه أن تلك المسائل الأربعة وقعت المخالفة فيها بين كتاب «الفقه الأكبر» وكتب سلفه، فإن كان يقصد بكتب سلفه، كتاب الكرماني، وعبد الله بن أحمد، والدارمي صاحب النقض، فلا غرابة في وقوع المخالفة بين كتاب أبي حنيفة وتلك الكتب. ولا حاجة لقلق الخميس من هذا؛ لأن الإمام أبا حنيفة مبتدع، واجب ترك اتباعه في تلك الكتب. كما تفوه به الكرماني صراحة، وكما فتح عبد الله بابا مستقلا في التشنيع على الإمام.

وأما دعوى وقوع المخالفة فيها بين «الفقه الأكبر» ومختصر الإمام الطحاوي، فكذب محض من الخميس. فليرنا من كلام الإمام الطحاوي في مختصره المخالفات التي ادعى وجودها إن كان صادقا. أين المخالفة؟ فهل قال الإمام الطحاوي إن الله تكلم بالحروف والآلات، وإن كلامه ليس بأزلي، وإن لفظنا بالقرآن ليس مخلوقا، وإن الله يرى في الآخرة وبينه وبين خلقه مسافة؟ أين المخالفة؟ فما الذي يجعل الخميس يتجاسر في الكذب ويعزوه إلى رسالة يمكن أن تُقرأ في عشر دقائق؟

والحقيقة أن هذا الزعم من الخميس كذب، وجهل محض. وليس عدم ذكر هذا الكلام في مختصر الطحاوي لفظا بلفظ كما ورد في «الفقه الأكبر» من المخالفة في شيء. إن المخالفة كانت إذا

---

[٣٤] المصدر السابق.

ذكر الإمام الطحاوي خلاف كلام الإمام في «الفقه الأكبر». وأما عدم تطرقه إلى تلك المسائل رأسا، فليس يعد مخالفة. وهذا يفهمه صغار الطلبة.

وأما دعواه أن قول الإمام «فلما كلم الله موسى، كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل»، وقوله «والله تعالى يتكلم بلا آلة، ولا حروف»، يؤديان إلى أن القرآن الذي نقرأه، هو ذلك المعنى النفسي لا غيره، فجهل مركب بمذهب أهل السنة؛ إذ يعرف الجميع أن القرآن الذي نقرأه هو كلام لفظي معبر عن الكلام النفسي في معتقد الحنفية، وليس القرآن الذي نقرأه بكلام نفسي على لازم ذينك القولين.

دعوى عدم نقل لفظ: «إن القرآن كلام الله وهو قديم» من أحد قبل ابن كلاب

زعم الخصم أن قول الإمام «إن القرآن كلام الله وهو قديم» يستحيل صدوره عن الإمام الأعظم، لعدم ورود هذا القول عن أحد من الصحابة أو التابعين.

قلت: لما يكون سائق الإنسان جهله، يكون جل كلامه حجة عليه. فليرني عاقل سليم القريحة، الفرقَ بين عبارة «القرآن كلام الله وهو قديم» ولفظ «القرآن كلام الله وهو غير مخلوق» لا فرق البتة. كلا اللفظين لم ينقلا لا عن الصحابة، ولا عن التابعين بطريق يصح، إلا في كتاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه. وكلا اللفظين يدلان على أن القرآن كلام الله ولم يخلق. فإذا كان عدم ورود اللفظين دالا على بطلانهما، فليصرح الخصم بأن الإمام أحمد ذاق طعم الجلد والتعذيب للدفاع عن الباطل؛ لأن الصحابة ما ورد عنهم لفظ «إن القرآن ليس بمخلوق».

وإذا كان الخصم يقصد بكلامه، أن اللفظ لا إشكال فيه من حيث المعنى، وإن الإشكال في وروده عن الإمام أبي حنيفة؛ إذ هو من التابعين، ولم يرد عن أحد منهم هذا اللفظ، إذا كان يقصد هذا، فقد أبطلنا هذا الزعم فيما سبق، وبينا أن عدم ورود اللفظ إلى عهد أبي حنيفة، لو كان مانعا عن ظهوره على لسان أبي حنيفة أولا، لكان ظهوره على لسان ابن كلاب ممتنعا للعلة نفسها. إذ

ليس زمان أولى من زمان لأوليته لأمر ما، ولا شخص أولى من شخص لأولية صدور كلام ما منه.

هل الاعتقاد بأن الله يتكلم بلا آلة ولا حروف، وأن الحروف مخلوقة باطل؟

إن صاحب الشبهة نقل ما نسبه إلى الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة، وفيه: «لا نقول بحدث الحروف، فإن اليهود أول ما هلكت بهذا، ومن قال بحدث حرف من الحروف فقد قال بحدث القرآن».

وإذا فتشنا عن مصدر هذا الكلام لدى صاحب الشبهة، وجدناه يعتمد على المصدرين. المصدر الأول هو كتاب «الغنية لطالبي طريق الحق» لعبد القادر الجيلاني، والمصدر الثاني هو كتاب «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» للآلوسي. والشيخ الجيلاني يروي هذا الكلام عن الشافعي مرسلا بلا إسناد[٣٥]، ونقله الآلوسي في كتابه حرفيا من كتاب الجيلاني مع عزوه إليه.[٣٦]

هكذا صنع الحميدي الحنبلي صاحب الشبهات، يتكلم عن كتاب «الفقه الأكبر»، ويخوض في إسناده، ليُري القارئ أنه رجل دقيق الميزان يهتم بالإسناد، ويجعل في الوقت نفسه الكلام المنقول بلا إسناد، دليلا في مقام الرد على المخالف.**«إذا لم تستح فاصنع ما شئت»**.

ولم يكتف بهذا، بل زاد في الطين بلة وادعى أن كون كلام الله بالحروف والأصوات، هو اعتقاد الأئمة قبل الإمام أبي حنيفة، وبعده، بل اعتقاده هو الذي نقله عنه الإمام الطحاوي حيث قال: «إن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولا، وأنزله على رسوله وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية».

---

[٣٥] الجيلاني، «الغنية لطالبي طريق الحق»، (١/ ١٣٣).

[٣٦] الآلوسي، «جلاء العينين»، (٣١٠).

وأنا دائما أقول إن مصيبتنا هي ابتلاؤنا بأناس لا يرودهم العقول، وأي مصيبة أعظم من أن نشتغل برد كلام أناس يذكرون حججا عليهم بكل جسارة، ويدعونها حججا لهم، وإلزاما لمخالفيهم؟

وليس في كلام الإمام الطحاوي شبه حجة على دعوى هذا المسكين؛ لأن الإمام الطحاوي قال: «منه بدا بلا كيفية قولا» ونفى الكيفية وأثبت القول والبداء. ولما علم الجميع كيفية ترتيب القول في القرآن، أقصد نظم الحروف وترتيبها، علم أن الكيفية المنفية في كلام الإمام الطحاوي ترجع إلى البداء وليس إلى القول، بل السياق ظاهر. ونحن لا نعلم كيفية أول نقل الله المعنى النفسي إلى الحروف بالتفصيل كما في أيدينا في المصاحف.

وبعد أن علمنا هذا لا بد لنا من الوقوف على النقطة المهمة في كلام الإمام الطحاوي، التي لم أذكر من ألقى الضوء عليها مع الأسف. يقول الإمام الطحاوي: «إن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولا» فأثبت لله الكلام أولا بقوله: «كلام الله»، ثم تكلم عن بداء هذا الكلام أي ظهوره. وقد علم أن صفات الله عز وجل لا يصح أن توصف بأنها بدت في نفس الأمر؛ إذ هي قديمة ظاهرة كذاته. ويمكن القول ببداء صفة ما من صفات الله بالنسبة إلى عباده. فمثلا لا يقال: «بدت أو ظهرت صفة الرحمة»؛ إذ هي ظاهرة. ولكن يمكن أن يقال: «بدت أو ظهرت لنا صفة الرحمة»، وهنا لا تُقصد الصفة نفسها، بل يقصد ما يدل عليها. ولما أخبر الإمام الطحاوي أن الكلام منه بدا، علم أنه قصد بداء ما يدل على الكلام، فتبين أنه يثبت الكلام النفسي القديم؛ إذ بداء الكلام قولا، يحتاج إلى وجوده معنى، كما أن القائل لو قال: «أبديت ما في نفسي قولا فبدا قولا»، علم أن هناك شيء ليس من جنس القول في نفسه، وإنما أبدى هذا المعنى قولا. وبهذا علم أن كلام الإمام الطحاوي يدل على إثباته الكلام النفسي الأزلي، كما يثبت الكلام اللفظي الحروفي المعبر عن الكلام النفسي.

ولأجل هذا لم ينكر أئمة الماتريدية من الحنفية، على كلام الإمام الطحاوي، لعدم مخالفته عقيدتهم في المسألة. إذ تحقيق المسألة هو أن اسم القرآن قد يطلق ويراد به المصحف الشريف أو ما

كان في معناه مثل ما كتب عليه القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كما جاء في كتابة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم رضي الله عنه: **«لا يمس القرآن إلا طاهر»**، وقد يطلق ويراد به قراءة القارئ، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾ [الإسراء: ٧٨]، ومعناه صلاة الفجر، من باب تسمية الشيء بأهم أركانه، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: **«الحج عرفة»**، و**«الندم التوبة»**. وهنا سمى الصلاة بالقراءة، وعبر عن القراءة بـ«القرآن»، وقد يطلق ويراد به المعنى الأزلي، كما في قول القائل: «القرآن كلام الله وليس بمخلوق».

وهذا المعنى الأخير، إياه قصد الإمام الطحاوي لما قال «القرآن كلام الله»، ثم بين أن هذا المعنى النفسي بدا قولا منه تعالى. ودوام كلامه يدل على هذا حيث يقول: «فمن سمعه، فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر:٢٦]، فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر:٢٥]، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر».

وهنا نسأل المخالفين: ماذا كان يقصد المشركون بقولهم ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر:٢٥]؟ هل كانوا يقصدون أن حروف القرآن الحروف التي يستخدمها البشر؟ أم كانوا يقصدون أن معناه ليس نازلا من عند الله، بل هو من صنيع البشر؟

ولا شك أنهم كانوا يقصدون المعنى الثاني؛ إذ لا أحد يستطيع أن يدعي أن المشركين كانوا على خلاف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة حروف القرآن. ومن هنا يفهم أن الله أوعد الذين يقصدون بقولهم ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر:٢٥] أن القرآن من اختراع البشر، وليس منزلا من عند الله. ولا يتوجه الوعيد إلى الذين يقولون بأن حروف القرآن من الحروف التي يستخدمها البشر. وعلم أن الخلاف بين النبي صلى الله عليه وسلم والمشركين في معنى القرآن –وهو المقصود بالكلام النفسي– وليس في لفظه، حتى يستدل بالآية التي أوعدتهم، على أن كلام الله بالحروف.

ومن مضحكات المخالفين ومبكياتهم، نقلهم عن الإمام الشافعي الكلام المنسوب إليه بلا إسناد، مضمونه أن اليهود أول من قالوا بحدوث الحروف، ونسبتهم الاعتقاد بأن كلام الله بالحروف، إلى من عاش قبل الإمام الأعظم ومن عاش بعده، وإليه أيضا، ثم زعمهم أن الكلام في اللفظ والحروف متأخر عن زمن الإمام الأعظم. فإذا كان اليهود أول من قالوا بحدوث الحروف، لكان هذا من أوائل المسائل الكلامية ظهرت قبل الإسلام، فما المانع أن يتكلم أبو حنيفة فيها بشيء من التفصيل في مسألة اللفظ والحروف؟ فهكذا الجهل، وهكذا دأب من يحشو كل ما يستحليه نفسه ليقع به على مخالفه.

رؤية الله في الآخرة بلا جهة ولا مكان ومقابلة

إن الخصم يدعي أن اعتقاد رؤية الله بلا مكان ولا جهة ومقابلة، هو معتقد الماتريدية، وهو مع هذا مخالف لصريح العقل، وممتنع في بديهته.

قلت: وأما كونه معتقد الماتريدية فنعم، وهم ورثوا هذا المعتقد من إمامهم أبي حنيفة، وغيره من أئمة الدين رضي الله عنهم. ولا غرابة في أن يكون هذا الرأي رأي أبي حنيفة وأصحابه الماتريدية، بعد أن كانوا قوادَ تحرير عقيدة الإمام الأعظم، وحملةَ نهجه الكلامي.

وأما دعوى امتناع الرؤية بلا جهة ولامقابلة وبلا مكان، فهذه دعوى باطلة؛ إذ مفهوم الرؤية لا يمكن تصوره مستقلا عن ماهية الرائي والمرئي، فإذا كان الرائي والمرئي قابليْن للتمكن والجهة والمقابلة، كان الرؤية الحاصلة بينهما لا يمكن تصورها بلا مكان وجهة ومقابلة. وأما إذا كان الرائي أو المرئي منزها عن تلك المعاني، فلا يمتنع الرؤية بلا جهة ولا مكان ومقابلة. بل يمتنع المكان والجهة والمقابلة، في رؤية الذات المنزه عن تلك المعاني. فلذا من معتقد أهل السنة، أن رؤية الله لا يستلزم وجوده في مكان أو جهة لتنزه ذاته عن تلك المعاني.

وإنما نشأ جعل رؤية الله محكومة على قوانين رؤية المخلوقين في اعتقاد الخصم، من صبغة التشبيه في عقيدته، فالمخالفون لا يستطيعون أن يثبتوا لله شيئا إلا وجعلوا فيه نصيبا من جنسه – والله منزه عن الجنس والنوع وكذا صفاته، وما قلته هو من عجز اللغة- في المخلوقين.

والحقيقة أن هذه النقطة –أعني دعوى امتناع الرؤية بدون تلك المعاني- نقطة الاتفاق بين الحنابلة، والمعتزلة ومن ذهب مذهبهم في نفي رؤية الله مثل الرافضة وغيرهم. وإنما الخلاف بينهم في الرأي المنتج عن هذه النقطة. فالحنابلة، انطلقوا منها إلى عقيدة المكان والجهة والمقابلة في حق الله تعالى. والمعتزلة وإخوانهم، انطلقوا منها إلى عقيدة نفي الرؤية. وفيه يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: «والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا، أو حالا في المقابل، أو في حكم المقابل، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلا، ولا حالا في المقابل، ولا في حكم المقابل»[٣٧].

وكذا جعفر سبحاني الشيعي المعاصر الذي ألف كتابا في نفي رؤية الله صرح فيه بأن «الضرورة قاضية على أن الإبصار بالعين، متوقف على حصول المقابلة بين العين والمرئي أو حكم المقابلة كما في رؤية الصور في المرآة»[٣٨]. فصارت الشبهة الواحدة تقود الفريقين نحو الطرفين النقيضين من الانحراف.

فإن فهم الرؤية بغض النظر عن المرئي هل هو قابل للجهة والمقابلة أم لا، فهم سقيم، فكل ما بني عليه سقيم مثله. كما أن مفهوم العلم بغض النظر في المعلوم فهم سقيم. فكما لا يلزم من علمنا بالله علمنا بكله أو جزئه وإن كان كل معلوم في الشاهد معلوما بجزئه أو كله، فكذلك لا يلزم من رؤيتنا له كونه في المكان والجهة، أو المقابلة. والله الموفق.

---

[٣٧] القاضي عبد الجبار، «شرح الأصول الخمسة»، (٢٤٨).

[٣٨] سبحاني، «رؤية الله في ضوء الكتاب والسنة والعقل الصريح»، (٣٤).

هل قرب الله قرب مسافة؟

زعم الخصم أن قرب الله من عباده قرب مسافة. واستدل على هذا الزعم الباطل بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقال إن المعبود الذي هو في السماء لا يتصور قربه من عباده إلا بالمسافة.

قلت: فإن شر البلية ما يضحك. أين في قول الله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] معنى قرب مسافة؟ فكل من تقرع الآية سمعه، يفهم المعنى المراد منها ببداهة عقله، أن الله يقصد قرب إجابة، وليس قرب مسافة. وتمام الآية أقوى دليل على ذلك حيث قال تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. فهذه الجملة هي وصف «قريب»، وهي تدل على أن القرب قرب معنوي وقرب إجابةٍ. ويقول ابن كثير في تفسيره: «وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقوله لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، والمراد من هذا أنه تعالى لا يخيب دعاء داع، ولا يشغله عنه شيء، بل هو سميع الدعاء»[٣٩]. فكما أن المعية في الآيتين اللتين ذكرهما ابن كثير معية معنوية، ومعية تكريم وتأييد، فكذا القرب في قوله ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] قرب معنوي، وقرب تأييد ونصر وإجابة.

وسبب نزول الآية يدل على هذا أيضا، فإن الآية نزلت في سائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله الآية كما في تفسير الطبري رحمه الله.[٤٠]

ثم لنقُل تنزلا –وحاش لله أن نعتقد فيه هذا– إن الله متمكن في مكان. فأين يكون هذا المكان في معتقَد الحنابلة؟ هو فوق سبع سماوات لا شك. والآن أسأل أصحاب العقول: هل هذه

---

[٣٩] ابن كثير، «تفسير القرآن العظيم»، (١/ ٣٧٢).

[٤٠] الطبري، «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، (٢/ ٢١٥).

المسافة مسافة قليلة بالنسبة للعباد؟ وليس للخصم إلا أن يقول: نعم، فيدعي أن المسافة ما بين الأرض وفوق سبع سماوات مسافة قليلة، فيعاند به المعهود والمعلوم، أو أن يقول: لا، ويجعلها مسافة كثيرة جدا، ويخالف بهذا ما وهمه من ظاهر الآية، أو يقبل أن القرب المذكر فيها قرب معنوي، فيتخلص من الإشكال.

وليس لمعترض أن يعترض فيقول: وإذا كان القرب في الآية قربا معنويا، فلم سأل السائل سؤالا فيه معنى الحس بأن قال: «أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه؟»، فالمناداة والمناجاة تكونان في المسافة الحسية؛ لأن سؤال السائل استفسار عن شيء لا يعلم حكمه، ولم يؤيده النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون سؤال السائل دليلا في المسألة، بل خالفته الآية وبين أن قرب الله ليس قربا حسيا. ولو كان سؤاله دليلا على صحة مضمونه، لصح أن نقول: إن الله بعيد –أو يمكن بعده–؛ إذ سأل عن بعده أيضا كما أنه سأل عن قربه، فنكون بهذا مخالفين لما في ظاهر الآية تحت مجهر الخصم.

وأما الاستدلال بكون الله في السماء بمعنى المكان على قرب مسافةٍ، فيقال لصاحبه: ثبت العرش ثم انقش. إن أهل السنة والجماعة –وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة– لا يعتقدون في الله مكانا حسيا حتى يلتزموا بلازمه. ولا يحاول إلزام المقابل بمقدمة لا يقبلها، إلا من هو صفر اليدين في ميدان الحجة والبرهان.

ولكنا نقبل تنزلا استدلالهم ونسأل: هل مكان الله فوق سبع سماوات بعيد عنا أم قريب منا؟ فإذا قالوا قريب، ادعوا فرية؛ إذ المسافة ما بين الأرض وفوق سبع سماوات كثيرة جدا، وإن قالوا بعيد، فقد خالفوا ظاهر الآية؛ لأن الآية تقول ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]. ولا مخلص لهم إلا حمل القرب المذكور في الآية محملا معنويا. والله الموفق.

الشبهة السادسة : إن العلماء المحققين لم يذكروا هذا الكتاب، ولم ينقلوا منه شيئا

إن من الشبهات التي حثت حول الكتاب، هي هذه الشبهة. ويقصد الخصم بالعلماء المحققين الشيخ ابن تيمية –رحمه الله وعفا عنه– ومن حذا حذوه؛ إذ صرح الحميدي بأن ابن تيمية لم ينقل من هذا الكتاب، وإنما نقل من كتاب «الفقه الأكبر» الذي رواه أبو مطيع البلخي، وهو المسمى اليوم بـ«الفقه الأبسط».

قلت: لا حاجة لإثبات صحة كتاب من تراث الحنفية إلى نقل ابن تيمية منه. فإن إسناد الكتاب صحيح وثابت.

ثم إن العلماء قد ذكروا هذا الكتاب في كتبهم، فذكره أبو الفرج ابن النديم حين تكلم عن كتب الإمام أبي حنيفة فقال: «وله من الكتب كتاب «الفقه الأكبر»، وكتاب «رسالته إلى البستي» وكتاب «العالم والمتعلم» رواه عنه مقاتل، وكتاب الرد على القدرية، والعلم برا وبحرا، شرقا وغربا، بعدا وقربا تدوينه رضي الله عن»[٤١].

و الصحيح هو أن رسالة الإمام كانت إلى البتي لا البستي، والبستي تصحيف من البتي، فالاسمان قريبا الهيئة. وكذا راوي كتاب «العالم والمتعلم» هو أبو مقاتل السمرقندي، وليس بمقاتل، وفيه سقط «أبو».

فابن النديم ذكر في أول كلامه كتاب «الفقه الأكبر»، ثم ذكر أن لأبي حنيفة كتاب رد فيه على القدرية. ونحن نعلم أن الإمام أبا حنيفة، لم يرد على القدرية بشيء من التفصيل في «الفقه الأكبر» الذي رواه عنه ابنه حماد، وإنما فعل هذا في كتاب «الفقه الأكبر» الذي رواه عنه أبو مطيع البلخي. وتكلم فيه بما يتعلق بالقدر نحو حكم قول القائل: «إن أصابتني مصيبة ليست هي مما ابتلاني الله بها»، وكلامه في تقدير الله الغرق لفرعون، وروايته حديث ابن مسعود في جمع خلق أبناء آدم في بطون أمهاتهم الذي فيه ذكر كتابة الرزق والأجل، وسبق الكتاب، وما قاله في المشيئة. وقد صرح

---

[٤١] ابن النديم، «الفهرست» (٢٥١).

هذا –أعني ما رد فيه الإمام على القدرية اسمه «الفقه الأكبر»– عبد القاهر البغدادي حيث قال: «وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعي، فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب «الفقه الأكبر»»[٤٢]. وهذا هو كتاب «الفقه الأبسط»، وهو ما ذكره ابن النديم بقوله: «كتاب الرد على القدرية». وأما «الفقه الأكبر» الذي ذكره ابن النديم قبله، فهو الكتاب الذي رواه ابنه حماد عنه.

وقد نقل المحققون من هذا الكتاب، مثل الإمام علاء الدين البخاري في أول «كشف الأسرار» [٤٣]. وأما الإمام المحقق القاضي البياضي زاده، فذكر الكتاب كاملا في «الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة» بترتيب خاص مع سائر أقوال الإمام.

وقد شرحه العلماء، منهم علي بن سلطان القاري، وشرحه «منح الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر» مشهور متداول. وشرحه مولى إسحاق في «مختصر الحكمة النبوية»، ومولى إسحاق ليس أبا القاسم إسحاق بن محمد الحكيم السمرقندي المتوفى سنة (٣٤٢ هـ)، كما وهمه بعضهم[٤٤]؛ إذ في كتابه نُقول من العلماء الذين عاشوا بعد هذا الزمان.[٤٥] وله شرح آخر لبهاء الدين زاده، المسمى بـ «القول الفصل»، وكذا شرحه أبو المنتهى أحمد بن محمد المغنيساوي رحم الله الجميع.

وبما ذكرنا، علم ضعف الشبهات المثارة حول متن الكتاب ومضمونه، ولا قوة إلا بالله.

---

[٤٢] البغدادي، «أصول الدين»، (٣٠٨).

[٤٣] البخاري، «كشف الأسرار»، (١/ ٣٦).

[٤٤] وهو محقق كتاب «منح الروض الأكبر» ط: دار النفائس.

[٤٥] ذكر محقق كتاب «مختص الحكمة النبوية» بيازيد نيشفيج، أنه إسحاق الرومي الذي ذكره طاش كبري زاده في «الشقائق النعمانية» المتوفى سنة ٩٥٠ هـ. وكذا ذكره طاش كبري زاده هناك، وصرح بأنه شرح كتاب «الفقه الأكبر» ولكن لم أقف هناك على تاريخ وفاته.

الشبهات المثارة حول كتاب «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع البلخي

إن الشبهات المثارة حول هذا الكتاب تنحصر في إسناده فقط، وقد روى الكتاب أبو بكر الكاساني، عن علاء الدين السمرقندي، عن أبي المعين النسفي، عن أبي عبد الله الحسين بن علي الكاشغري، عن أبي مالك نصران بن نصر الختلي، عن علي بن الحسن بن محمد الغزال، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع البلخي، عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أجمعين.

الشبهة الأولى: أحوال رجال السند إلى أبي مطيع البلخي

وأما الشبهات حول الإسناد فهي كالتالي:

إن أبا بكر الكاساني، وعلاء الدين السمرقندي، وأبا المعين النسفي، لا يوجد في حقهم أي جرح ولا أي تعديل. وأبو عبد الله الكاشغري، قال عنه الذهبي: «اتهم بالكذب»، وقال السمعاني: «تصانيفه في الحديث تزيد على مائة وعشرين مؤلفا، وأكثر حديثه مناكير». ونصران بن نصر الختلي، ما ذكر عنه الذهبي شيئا سوى أنه راوي كتاب «الفقه الأكبر»، وهذا يدل على أن الرجل مجهول، وأن المعلومة الوحيدة عنه هي كونه راوي الكتاب هذا. وأبو الحسن الفارسي مجهول، ليس له ذكر في كتب الرجال. ونصير بن يحيى مجهول، ليس له ذكر سوى في «الجواهر المضية» للقرشي، وهو لم يذكر عنه إلا تاريخ وفاته، وأنه تفقه على رجل اسمه أبو سليمان الجوزجاني.

قلت: أما الكاساني، وعلاء الدين السمرقندي، وأبو المعين النسفي، فثلاثتهم من عظماء المذهب الحنفي، فلا حاجة لهم بأن يعدلهم أحد تعديلا خاصا، لمعرفة القاصي والداني مكانتهم المرموقة في العلم والإمامة في المذهب. ثم الناظر في الكتب التي تحتوي على تراجم هؤلاء الثلاثة –وقد ذكر بعضها الخميِّس نفسه– يجد فيها المدح والثناء عليهم، وهذا تعديل. ولا حاجة إلى التعديل بألفاظ خاصة مصطلح عليها عند أصحاب الجرح والتعديل، نحو «ثقة، وثبت، وصدوق» وغير ذلك من ألفاظ التعديل. وإذا شرطنا هذا، لوجب التشكيك في حق كل من لم

نجد فيه التعديل الخاص بهذه الألفاظ الخاصة في تلك الكتب من العلماء الكبار. وكتب الطبقات تختلف في هذا عن كتب الرجال.

وأما تهمة الكذب في حق الكاشغري، فلا تدل على أن المتهم كذاب أو يتعمد الكذب؛ إذ قد اتهم العلماء الكبار الثقات بالكذب، منهم الإمام الرباني الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب الإمام الأعظم. وقد نقل الخطيب في «مسألة الاحتجاج بالشافعي» في الصاحبين تهمة الكذب أيضا.[٤٦] ولكن هذه الأقاويل ذاهبة أدراج الرياح ولله الحمد.

وأما ما قاله السمعاني، فليس في أيدينا مؤلفات الكاشغري، حتى ننظر فيها لنعلم هل العلة في تلك المناكير الكاشغري أم غيره؟ ولم يبينه السمعاني أيضا.

ثم وإن قبلنا الكلام في الكاشغري تنزلا، فهذا لا يؤثر في القضية؛ إذ الكتاب كان مشهورا قبل الكاشغري، فهو توفي سنة (٤٨٤هـ)، وقال ابن النديم في «فهرسته» الذي ألفه سنة (٣٧٧ هـ) عن الإمام الأعظم: «وله من الكتب كتاب «الفقه الأكبر»، ورسالته إلى البستي، وكتاب «العالم والمتعلم» رواه عنه مقاتل، وكتاب الرد على القدرية. والعلم برا وبحرا، شرقا وغربا، بعدا وقربا تدوينه رضي الله عنه»[٤٧]. وقد سبق التصحيح بأن رسالة الإمام كانت إلى البتي لا البستي، والبستي تصحيف من البتي، فالاسمان قريبا الهيئة. وكذا راوي كتاب «العالم والمتعلم» هو أبو مقاتل السمرقندي، وليس بمقاتل، وفيه سقط «أبو».

فإن الكتاب الذي ألفه الإمام في الرد على القدرية هو كتاب «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع، كما صرحه عبد القاهر البغدادي قائلا: «وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعي، فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب «الفقه الأكبر»»[٤٨]. والبغدادي توفي سنة (٤٢٩هـ) قبل وفات الكاشغري.

---

[٤٦] الخطيب، «مسألة الاحتجاج بالشافعي»، (٩٧).

[٤٧] ابن النديم، «الفهرست»، (٢٥١).

[٤٨] البغدادي، «أصول الدين»، (٣٠٨).

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني في «تبصيره»، في القسم الذي تكلم فيه عن مفاخر ومحاسن أهل السنة: «وكتاب «الفقه الأكبر» الذي أخبرنا به الثقة، بطريق معتمد وإسناد صحيح، عن نصر بن يحيى عن أبي مطيع عن أبي حنيفة... »[٤٩]. وهذا تصحيح صريح لإسناد الكتاب، والإسفراييني هذا توفي سنة (٤٧١هـ). والصحيح من اسم الراوي «نصير» كما سبق.

وأما نصران بن نصر، ودعوى أن الذهبي لم يذكر فيه سوى أنه راوي كتاب «الفقه الأكبر» وهذا يدل على أنه مجهول، فهذا –أعني دلالة كلام الذهبي على مجهولية نصران– غير مسلم. فإن الذهبي ذكره في كتابه «المشتبه في أسماء الرجال»، وهذا الكتاب وُضع لبيان الفرق بين الرجال الذين اشتبهت أسماؤهم، فذكر الذهبي فيه كل راو بما يميزه عن غيره. ولذا ذكر نصران بن نصر بأهم مزيته التي تميزه عن غيره من الذين نسبتهم «الختلي».

ثم لم يرد عن هذا الراوي أي جرح في حقه. فالذي ذكره الذهبي لا يعتبر جرحا، خاصة إذا اعتمد على روايته مثل الإمام الكاساني، والعلاء السمرقندي، وأبي المعين النسفي.

وأنا أريد أن ألفت الأنظار إلى أمر أهم من هذا كله، وهو أن الخميِّس، وكذا الحميدي بترا كلام الذهبي، إذ قال الذهبي في «المشتبه في أسماء الرجال» في قسم «الختلي»: «أبو مالك نصران بن نصر الختلي، راوي «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة عن علي بن الحسن الغزال...»[٥٠] وأنت ترى كيف صرح الذهبي بأن الكتاب لأبي حنيفة. ولأجل هذا حذف الحميدي والخميس اسم الإمام أبي حنيفة من كلام الذهبي. وأترك التعليق لمن يحترم الأمانة العلمية.

وأما دعوى أن أبا الحسن الفارسي مجهول ليس له ذكر في كتب الرجال، فهذا قول من لم يقف على كتب الرجال كما ينبغي. بل هو ثقة ذكره الخليلي في «إرشاده» وقال: «أبو الحسن علي بن أحمد البلخي، ويعرف بـ«الفارسي»، سمع عيسى بن أحمد، ومحمد بن الفضل البلخي. ثقة، سمع منه الماسرجسي، وأبو زرعة أحمد بن الحسين الرازي، وحدثنا منه أحمد بن محمد بن الحسين الحافظ،

---

[٤٩] الإسفراييني، «التبصير في الدين»، (١٨٤).

[٥٠] الذهبي، «المشتبه في أسماء الرجال»، (٩٠).

أثنوا عليه، مات بعد الثلاثين وثلاثمائة بسنة أو أقل»[٥١] . إلا أن الإمام الكوثري جزم بأنه مات سنة (٣٣٥هـ) عن سن عالية.[٥٢]

وأما ما ذكره الحميدي في نصير بن يحيى أنه لا يعلم عنه سوى أنه تفقه على رجل اسمه أبو سليمان الجوزجاني، فهذا أبلغ دليل على جهل الحميدي؛ إذ هو لا يعرف الجوزجاني، بل يقدمه كـ«رجل اسمه أبو سليمان الجوزجاني»، كأنه أحد المارين من شارعه. ولا يعرف هذا الجاهل المركب من هو أبو سليمان الجوزجاني، وأنه من أكبر أصحاب أصحاب الإمام أبي حنيفة، وهو راوي كتب ظاهر الرواية في المذهب.

ونصير بن يحيى من كبار العلماء الحنفية، في عداد مشايخ إمام الهدى أبي منصور الماتريدي. ومن تلامذة أبي مطيع البلخي صاحب الإمام الأعظم، وكذا من أصحاب أبي سليمان الجوزجاني صاحب محمد. والقرشي ليس الوحيد الذي ذكره كما وهم الخصم، بل ذكره اللكنوي أيضا في «الفوائد البهية».

ثم وإن قلنا تنزلا إن القرشي هو الوحيد الذي ذكره، فما العيب؟ وكيف يدل هذا على أنه مجهول؟ والإمام عبد القادر القرشي إمام حافظ عالم بالتاريخ. و«جواهره» من أحسن الكتب في طبقات الحنفية، وهو حجة في هذا المجال. وقد ذكر نصيرا في كتابه، مع بيان سنة وفاته، والآخذين منه، ومن أخذ هو منه. وهل هذه كلها تدل على أن نصيرا مجهول؟ ومنذ متى صار ذكر المعلومات عن عالم علَامةَ مجهوليته؟ وهل تغير الموازين؟ ونسأل الله العافية.

وبهذا علم بطلان ما تفوه به الخصم.

---

[٥١] الخليلي، «الإرشاد»، (٩٥١، ٩٥٢).

[٥٢] الكوثري، «مقدمات الكوثري»، (١٧٠).

الشبهة الثانية: حال الإمام أبي مطيع البلخي رضي الله عنه

إن مما تمسك به الخصوم في رد وتضعيف نسبة الكتاب إلى الإمام الأعظم، هو ما قيل في الإمام أبي مطيع البلخي راوي الكتاب، حيث سردوا الطعون فيه وقالوا: قال يحيى بن معين: «ليس بشيء». وقال أحمد: «لا ينبغي أن يروى عنه بشيء». وقال أبو داود: «تركوا حديثه وكان جهميا». وقال أبو حاتم: «كان مرجئا كذابا، ضعفه البخاري والنسائي». وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها». وقال ابن عدي: «هو بيِّن الضعف، عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

قلت: إن ما قيل في الإمام أبي مطيع البلخي من الطعون قسمان:

١. القسم الأول يفيد ضعف حديثه، وهذا مفاد حكم ابن معين، وأحمد ابن حنبل، وابن عدي. وهذا الحكم من المحدثين لا يضر رواية أبي مطيع كتاب الإمام للسببين:

السبب الأول: إن الإمام أبا مطيع البلخي، إمام ذو مكانة عند الحنفية. ولا يلزم من تضعيف المحدثين إياه ترك روايته عند الحنفية، ولو كان كذلك، لوجب تضعيفهم إمامَهم الأعظم؛ إذ قد ضعفه أحمد والبخاري. وعلى الرغم من هذا، فهو إمام ثقة عند أصحابه الحنفية.

السبب الثاني: الفرق بين رواية الحديث ورواية الكتاب ظاهر. إذ نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم تكون بواسطة عدة رجال، وفيه احتمال الخطأ والنسيان. وأما أبو مطيع البلخي، فهو يروي كتابا معينا عن شيخه الذي لزمه سنين بلا واسطة الرجال. وقد أملاه عليه الإمام أبو حنيفة. ففي هذه الحالة يبعد جدا أن ينسب لشيخه كتابا من إملائه، ويخطئ فيه ويقول: قلت له كذا فقال لي كذا. فأين رُئِي طالب، يظهر كتابا فيقول أملاه علي فلان، وينسبه إليه خطأ؟

٢. والقسم الثاني يتهم اعتقاد أبي مطيع البلخي، وهذا مفاد قول أبي داود وأبي حاتم وابن حبان. فعلى قولهم إن أبا مطيع البلخي كان جهميا مرجئا كذابا يبغض السنة ومنتحليها. فهذه الاتهامات الثلاثة –أعني الإرجاء والتجهم وبغض أهل السنة– شبعنا منها سماعا، وكلها قيلت

في الإمام الأعظم. وأما الإرجاء والتجهم، فاتهام النقلة الإمام الأعظم بهما أشهر من أن أنقل كلامهم هنا. ووصفهم علماء أهل السنة بالتجهم مشهور أيضا.

وأما تهمة البغض للسنة، فقد قيل في فقيه الملة مثلها بل أشد منها، فروى سليمان بن يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» عن سليمان بن حرب أنه قال: «أبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله»[٥٣]. ومثله حرب الكرماني الذي اتهم أهل الرأي بالضلالة واتخاذ أبي حنيفة إماما دون رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق.

إلا أن تلك الترهات، ليس لها أي وزن عند الحنفية، وهم لا يجعلون ترهات النقلة هذه ميزانا في تقييم إمامهم الأعظم. وإذا كان كذلك، فلا معنى في تقييم أبي مطيع بهذه الكلمات أيضا؛ إذ سبب الطعون واحد.

وابن حبان ممن اتهم أبا مطيع في الإرجاء، وهو يتنافس مع ابن عدي في النيل عن فقيه الملة وأصحابه، ولا يهدأ لهما بال إلا بهذا. ومن عجائب ابن حبان أنه يكاد أن يكون قراءة كتب الحنفية من شروط الإرجاء عنده، فهو يقول في ترجمة موسى بن حزام: «كان في ابتداء أمره ينتحل الإرجاء، ثم أعانه الله بأحمد ابن حنبل، وانتحل السنة وذب عنها، وقمع من خالفها مع لزوم الدين إلى أن مات رحمه الله»[٥٤].

ولم يذكر ابن حبان هنا كيف خلص أحمد ابن حنبل موسى بن حزام هذا من الإرجاء. ولكنا ننظر في «حلية الأولياء» لأبي نعيم، لنجده يروي القصة كاملة. وقد نقل أبو نعيم بسنده عن موسى بن حزام أنه قال: «كنت أختلف إلى أبي سليمان الجوزجاني في كتب محمد بن الحسن، فاستقبلني أحمد ابن حنبل عند الجسر، فقال لي: إلى أين؟ فقلت: إلى أبي سليمان، فقال: العجب منكم، تركتم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة، وأقبلتم على ثلاثة إلى أبي حنيفة. فقلت: كيف يا أبا عبد الله؟ قال: يزيد بن هارون بواسط يقول: حدثنا حميد عن أنس قال: قال رسول الله صلى

---

[٥٣] الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، (٢/ ٧٨٦).

[٥٤] ابن حبان، «الثقات»، (٩/ ١٦٣).

الله عليه وسلم، وهذا يقول: حدثنا محمد بن الحسن، عن يعقوب، عن أبي حنيفة. قال موسى بن حزام: فوقع في قلبي قوله، فاكتريت زورقا من ساعتي فانحدرت إلى واسط، فسمعت من يزيد بن هارون»[٥٥].

فانكشف بهذا أن الإرجاء الذي خلص أحمد ابن حنبل موسى بن حزام منه، هو سماع كتب محمد من أبي سليمان الجوزجاني. ويعلم الجميع أن كتب محمد كانت كتب فقه، وأحمد ابن حنبل نفسه تعلم دقائق الفقه من تلك الكتب التي منع موسى بن حزام عنها، كما اعترف هو نفسه في رواية إبراهيم الحربي عنه.

وليس يحسن أن ننقل هذه القصة، ونمر عليها دون أن نتكلم فيها. ولا يمتلك الإنسان إلجام نفسه عن التعجب حين يرى مثل هذه التصرفات الرخيصة من عالم وصل إلى درجة الإمامة في العلم. ولكل فرس كبوة، وكبوة الإمام أحمد هي بغضه لأصحاب الرأي.

وإن مقارنة أحمد ابن حنبل سماع كتب محمد بسماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن تصحيحها بأي وجه من الوجوه؛ إذ لم يكن ما يرويه أبو سليمان، إلا فقه المدرسة المعينة، وفقه المدرسة المعينة لا يروى إلى عن إمام تلك المدرسة، ولا يمكن أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تروى أحاديثه، فبالتالي تبطل مقارنة رواية كتب المذهب برواية الأحاديث، ومقارنة عدد رجال إسناد الكتب بعدد رجال إسناد الأحاديث.

ثم الرواية بسند عال بلا تفقه في المروي، لم تكن مزية عند أصحاب الرأي الفقهاء خلافا لأهل النقل، بل ترك التفقه مذمة عندهم؛ لأن المطلوب من المسلمين العمل بالمروي، وليس مجرد الرواية. وبالتفقه يصحح العمل. وإذا كانت الرواية بسند عال مزية في جانب الرواية، فالتفقه بالمروي مزية في جانب العمل والدراية. ففي هذا يقول الإمام محمد زاهد الكوثري في «بلوغ الأماني» بعد أن ذكر ما قاله أحمد ابن حنبل في كتب الإمام محمد، وذكر هذه القصة وقال: «فيا

---

[٥٥] أبو نعيم، «حلية الأولياء»، (٩/ ١٨٥).

ترى ما هو الداعي له -يقصد أحمد ابن حنبل- إلى هذا الاضطراب؟ تراه يثني على كتب محمد بن الحسن وعلمه مرة، وتراه يسعى مرة أخرى في صرف المستمعين إلى كتبه من سماعها بأن يقول: هناك علو السند. وهو يعلم أن السماع بعلو بدون تفقه قليل الجدوى»[٥٦]. والحق أن ذم أحمد ابن حنبل رحمه الله الإمامَ محمد بن الحسن وكتبه لا قيمة له عند السادة الحنفية. وما رفع الإمام مدح أحمد حتى يسقطه ذمه، كما قال الإمام أبو سليمان الجوزجاني تلميذ صادق لشيخه، لما كتب إليه أحمد ابن حنبل: «إنك إن تركت رواية كتب محمد جئنا إليك لنسمع منك الحديث»، فكتب أبو سليمان إليه على ظهر رقعته: «ما مصيرك إلينا يرفعنا، ولا قعودك عنا يضعنا، وليت عندي من هذه الكتب أوقارا حتى أرويها حسبة».

فلنعد إلى أبي مطيع البلخي، هو من كبار الحنفية، وكبير المحل عندهم. وكان له رسوخ في العلم، وفقه يجعله يناظر مثل الإمام أبي يوسف. وكان على قضاء بلخ ست عشرة سنة، وكان ينزل بغداد حينا بعد حين، ويذاكر أئمتها. فروى الخطيب بسنده عن القاسم بن زريق تلميذ أبي مطيع أنه قال: «دخلت أنا وأبو مطيع بغداد، فاستقبلَنا أبو يوسف فقال: يا أبا مطيع كيف قدمت؟ قال: ثم نزل عن دابته، فدخلا المسجد، فأخذا في المناظرة»[٥٧]. فهكذا كان الولاء بينه وبين الإمام أبي يوسف رضي الله عنهما.

ومن شيوخه الإمام الأعظم، وقد لزمه سنين، وسمع مالكا، والثوري، وغيرهما من أهل العلم.

وممن أخذ منه نصير بن يحيى راوي الكتاب عنه، ومحمد بن مقاتل الرازي، وموسى بن نصر وكانا يبجلانه كما قال ابن حجر، والقاسم بن زريق وغيرهم من أهل العلم كثير.

---

[٥٦] الكوثري، «بلوغ الأماني»، (٥١).

[٥٧] الخطيب، «تاريخ مدينة السلام»، (٩/ ١٢٢).

وروى الخطيب بسنده عن محمد بن فضيل البلخي قال: «مات أبو مطيع وأنا ببغداد، فجاءني المعلى بن منصور فعزاني فيه، ثم قال: لم يوجد ههنا منذ عشرين سنة مثله»[٥٨]. فلينظر القارئ الكريم من عاش في بغداد قبل عشرين سنة من وفاة أبي مطيع، ليفهم قدر كلام المعلى فيه.

وروى الخطيب أيضا بسنده عن ابن المبارك قال: «أبو مطيع له المنة على جميع أهل الدنيا»[٥٩].

والخطيب نفسه يقول فيه: «كان فقيها، بصيرا بالرأي»[٦٠].

وقال الإمام عبد القادر القرشي الحنفي: «تفقه به أهل تلك الديار، وكان بصيرا علامة كبيرا، كان ابن المبارك يعظمه ويبجله لدينه وعلمه»[٦١].

وقال تقي الدين الغزي: «الإمام العالم العامل، أحد أعلام هذه الأمة، ومن أقر له بالفضائل جهابذة الأئمة... وولي قضاء بلخ، وقدم بغداد غير مرة، وحدث بها، وتلقاه أبو يوسف، وتناظر معه، وكانت مدة ولايته على قضاء بلخ ست عشرة سنة، يقول بالحق ويعمل به»[٦٢].

وقال ابن العماد الحنبلي: «وبلغنا أن أبا مطيع كان من كبار الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر»[٦٣].

وكان محمد بن مقاتل الرازي، وموسى بن نصر يبجلانه، وهو كبير المحل عند الحنفية كما سبق.[٦٤]

وبهذا القدر ذهب الشبهات حول إسناد الكتاب أدراج الرياح، ولله الحمد.

---

[٥٨] المصدر السابق.

[٥٩] المصدر السابق، (٩/ ١٢٣).

[٦٠] المصدر السابق، (٩/ ١٢١).

[٦١] القرشي، «الجواهر المضية»، (٤/ ٨٧).

[٦٢] الغزي، «الطبقات السنية»، (٣/ ١٧٨).

[٦٣] ابن العماد، «شذرات الذهب»، (٢/ ٤٧١).

[٦٤] ابن حجر، «لسان الميزان»، (٢/ ٢٤٨).

الأسانيد الأخرى للكتاب

لقد ذكر الذهبي كما نقله الكوثري عنه، وكما نقتله من «المشتبه في أسماء الرجال» أن نصران بن نصر الختلي يروي هذا الكتاب عن علي بن الحسن الغزال. ورواه عن نصران الكاشغري. ويرويه الغزال عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع، عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهم. وهكذا ذكر السند الإمام الكوثري في أول الكتاب مع ذكر الغزال.

وقد ذكر الإمام الكوثري سندا آخر للكتاب. ففي هذا السند يروي الكتاب الإمام أبو المعين النسفي، عن يحيى بن مطرف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البستي الجرمقي، عن علي بن أحمد الفارسي بسنده.

وللكتاب سند آخر لم يذكره الإمام الكوثري. لقد وجدته في كتاب «القند في ذكر علماء سمرقند» لنجم الدين النسفي. يقول النسفي في أثناء كلامه عن الياركثي: «أخبرنا الإمام أبو المحامد محمد بن محمد بن الحسن الزالي بسمرقند قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد الشوماني قال: أخبرنا الأديب العارف أبو الحسن علي بن محمد بن عمرو الياركثي قال: أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله العجيفي، عن أبي الحسن الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع البلخي، عن أبي حنيفة رضي الله عنه بكتاب «الفقه الأكبر» وبكتاب «العالم والمتعلم» من جهته كلاهما»[٦٥].

وصاحب الكتاب هو الإمام المحدث المشهور نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي. فقيه فاضل عالم بالمذهب كما قال السمعاني.

وأما أبو المحامد شيخه في السند، فنسبه السمعاني «الدالي» بالدال المهملة وليس بـ«الزالي» بالزاي المعجمة. وذكره في عداد الرواة عن أبي عبد الله الشوماني كما سيأتي. وقد وصفه الإمام النسفي بالإمامة كما سبق في السند.

---

[٦٥] النسفي، «القند في ذكر علماء سمرقند»، (٥٤٩).

وأما أبو عبد الله الشوماني، فهو واعظ شهير وعالم. قال السمعاني في أثناء كلامه عن نسبة «الشوماني»: «أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الشومانى البلخي، كان واعظا من أهل بلخ، يلقب بـ«زين الصالحين»، وكان أستاذَ الملك شمس الملك نصر بن إبراهيم الخاقاني ومعلمه، يروي عن أبى محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الواشجردي، روى عنه أبو المحامد محمد بن محمد بن الحسن الدالي البلخي بسمرقند»[٦٦].

وأما أبو الحسن الياركثي، فقد ذكره النسفي في علماء سمرقند وقال: «الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن عمرو المؤدب الياركثي، صاحب «شرح المقامات»، تلميذ الشيخ أبي القاسم الحكيم رحمه الله، حدث بسمرقند»[٦٧].

وأما أبو سعيد العجيفي، فهو ابن الفقيه الفاضل المشهور أبي القاسم عبد الله بن عجيف رحمه الله. وقد سبق الكلام في باقي رجال السند.

الشبهة الثالثة: نسبة الكتاب إلى أبي مطيع البلخي دون أبي حنيفة

قال الذين أنكروا نسبة الكتاب إلى الإمام: يقول الذهبي عن أبي مطيع البلخي: «صاحب كتاب «الفقه الأكبر»». فهذه إشارة منه إلى أن الكتاب ليس من تأليف الإمام رحمه الله تعالى، وإنما هو من تأليف أبي مطيع البلخي. ولذا قال الألباني عن كلام الذهبي: «وفيه إشارة قوية إلى أن كتاب «الفقه الأكبر» ليس للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافا لما هو المشهور عند الحنفية». كذا اعترف اللكنوي قائلا: «أبو مطيع البلخي صاحب أبي حنيفة، وصاحب كتاب «الفقه الأكبر»».

---

[٦٦] السمعاني، «الأنساب»، (٣/ ٤٨٧).

[٦٧] النسفي، «القند في ذكر علماء سمرقند»، (٥٤٨).

قلت: هذه الشبهة تالفة كأخواتها؛ لأن الذهبي قصد بقوله «صاحب كتاب «الفقه الأكبر»»، كون أبي مطيع جامع الكتاب من سماعه عن أبي حنيفة رضي الله عنهما. وأكبر دليل على هذا، كلام الذهبي نفسه الذي نسب فيه الكتاب صريحا إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه. يقول الذهبي في كتابه «المشتبه في أسماء الرجال»: «أبو مالك نصران بن نصر الختلي، راوي «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة عن علي بن الحسن الغزال...»[٦٨]. ولكن الحميدي وكذا الخميس مسحا اسم الإمام الأعظم من كلام الذهبي، لكي لا ينكشف عوراتهما في تلبيسهما. وصار عملهما هذا يصدق عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«إذا لم تستح فاصنع ما شئت»**. وبهذا علم ضعف كلام الألباني السابق.

وأما اعتراف اللكنوي -على تعبير الخصم-، فهذا الزعم في حق اللكنوي نشأ عن جهل الخصم، وبتر كلام اللكنوي وعدم سرده كاملا. فاللكنوي جمع كتابه «الفوائد البهية» من سائر كتب طبقات الحنفية، ثم أضاف كلامه قائلا: «قال الجامع». ويقول اللكنوي عن أبي مطيع البلخي: «الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن، القاضي أبو مطيع البلخي راوي «الفقه الأكبر» عن أبي حنيفة»[٦٩]. فهنا ذكر أبا مطيع كراوي الكتاب كما ترى. ثم نقل اللكنوي من كتاب «العبر في خبر من غبر» للذهبي كلامه حيث قال: «قال الجامع: أرخ الذهبي وفاته في «العبر في خبر من غبر» سنة تسع وتسعين ومائة حيث قال: فيها توفي أبو مطيع البلخي الفقيه، صاحب أبي حنيفة وصاحب كتاب «الفقه الأكبر»»[٧٠].

فأنت ترى أن اللكنوي نقل كلام الذهبي من «عبره»، ولم يعترف بشيء كما زعمه الخصم. نعم الذهبي قال هذا الكلام في «عبره»،[٧١] ولكنه صرح في «مشتبهه» بأن الكتاب للإمام أبي حنيفة

---

[٦٨] الذهبي، «المشتبه في أسماء الرجال»، (٩٠).

[٦٩] اللكنوي، «الفوائد البهية»، (٣٤).

[٧٠] المصدر السابق.

[٧١] الذهبي، «العبر في خبر من غبر»، (١/ ٢٥٨).

كما سبق. وهذا أكبر دليل على أن الذهبي يقصد بقوله «صاحب «الفقه الأكبر»» كون أبي مطيع جامع الكتاب وراويه.

واللكنوي أيضا صرح في بداية ترجمة أبي مطيع بأنه راوي الكتاب كما سبق، ثم نقل كلام الذهبي من «عبره». وأما الخصم، فأخفى كلامه في بداية ترجمة أبي مطيع، ونقل ما نقله عن الذهبي، وجعله اعترافا منه على أن الكتاب ليس لأبي حنيفة. فهل بعد هذا حمق وتلبيس؟

فإذا قيل: إن اللكنوي لم يعترض على كلام الذهبي، فيكون مؤيدا له في كلامه، قلت: كان كذلك لو نقل كلام الذهبي معقبا على كلامه في أنه راوي الكتاب. ولكنه لم ينقل كلام الذهبي معترضا على هذا، بل نقل كلامه في بيان تاريخ وفاته، فلا يكون نقله اعتراضا منه على كلامه هو في بداية الترجمة.

ولو كان الخصمان صاحبي أمانة علمية، لنقلا كلام اللكنوي كاملا، وبينا أنه ناقل عن الذهبي قوله، ثم ذكرا أن الذهبي صرح في «المشتبه» بأن الكتاب لأبي حنيفة، ولما حذفا اسم الإمام أبي حنيفة من كلام الذهبي هناك.

ثم ولو قبلنا تنزلا أن اللكنوي يؤيد كلام الذهبي، فهذا حجة لنا وليس علينا؛ لأن اللكنوي في هذه الحالة يكون محيلا الأمر إلى كلام الذهبي، وقد سبق معنى كلام الذهبي جمعا بين قوله هذا، وقوله في «المشتبه».

ولا شك أن كاتب ما في الكتاب بمعنى الجمع هو أبو مطيع البلخي. وفي عهد الإمام أبي حنيفة كان الإملاء أسلوبا سائدا في التأليف. ويقول الإمام المحدث المرتضى الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» في مقدمته على قواعد العقائد: «فمن عزاهن (يقصد كتب الإمام أبي حنيفة) إلى الإمام صح لكون تلك المسائل من إملائه، ومن عزاهن إلى أبي مطيع البلخي، أو غيره ممن هو في طبقته، أو ممن هو بعدهم صح لكونها من جمعهم. ونظير ذلك المسند المنسوب للإمام الشافعي،

فإنه من تخريج أبي عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري عن أبي العباس الأصم من أصول الشافعي»[٧٢].

فمتى دل كتابة أبي مطيع كلامَ الإمام على أن ما كتبه ليس لأبي حنيفة؟ ولمذا تنسب مسائل أحمد إليه؟ ولم لا نقول إن تلك المسائل نسبتها إلى أحمد باطلة، بل هي من عمل ابنيه عبد الله، وصالح، أو من عمل أصحابه مثل إسحاق بن إبراهيم، وإسحاق بن منصور؛ لأن أحمد كان لا يرتضي وضع كتاب في الفقه، وأصحابه هم الذين قاموا بجمع آرائه؟

ونظيرها «مدونة» سحنون، فيجب أن لا ننسب ما فيه من الآراء إلى الإمام مالك؛ لأن الجامع هو سحنون وليس مالكا. ومع هذا لا يتفوه أحد بمثل هذا الكلام السخيف بأن يقول: إن ما في «المدونة» ليس بآراء مالك، بل آراء سحنون.

وإذا كان ما جمعه سحنون الذي لم ير مالكا من آراء مالك بواسطة أصحابه ينسب إلى مالك، فلِم لا ينسب ما جمعه أبو مطيع الذي صحب الإمام الأعظم سنين من كلام الإمام، إلى أبي حنيفة؟ ألِأن أبا مطيع كان جهميا، ومرجئا، وكذابا يبغض السنة ومنتحليها؟ ما هذا التناقض؟

والإمام أبو حنيفة لم يؤلف كتابا في الفقه أيضا، ولكن أصحابه جمعوا أقواله. فهل نقول إن الآراء التي جُمعت في «الجامع الكبير» للإمام محمد ليست للإمام الأعظم؟

وهل نقرع باب الشبهة في نسبة الكتب إلى الأئمة لأنهم أملوها ولم يباشروا الكتابة؟ أي عاقل يقول هذا؟

ثم الخميِّس نفسه اعترف مصرحا بأن ما في «الفقه الأكبر» هو كلام الإمام الأعظم، إلا أن أبا مطيع هو الذي جمعه حيث قال: «ويظهر -والله اعلم- أنها ليست من تأليف الإمام مباشرة، بل من تأليف تلميذه أبي مطيع البلخي، جمع فيها أمالي الإمام وأقواله، لذا يقول الذهبي عن أبي

---

[٧٢] الزبيدي، «إتحاف السادة المتقين»، (٢/ ١٩).

مطيع البلخي: «صاحب كتاب «الفقه الأكبر»»[٧٣]. إذا كان كذلك، فأين المشكلة في نسبة الكتاب إلى الإمام الأعظم؟

نعم، الكتاب من أمالي الإمام أبي حنيفة، وجامعه أبو مطيع البلخي. وهذا ظاهر في أسلوب الكتاب. إذ يذكر أبو مطيع ما جرى بينه وبين شيخه بأسلوب «قلت-قال». ولا أحد ينكر هذا. والله الموفق.

---

[٧٣] الخميس، «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»، (١١٩).

الشبهات المثارة حول كلا الكتابين

الشبهة الأولى: لفظ «المنسوب إليه»

قال الخصم: إن لفظ «المنسوب إليه» يفيد مجرد النسبة، وهذا يشعر بعدم الجزم في أن الكتابين للإمام أبي حنيفة.

قلت: إن لفظ «المنسوب إليه» لا يلزم منه عدم جزم النسبة دائما. بل قد نجد في كلام الأئمة هذا اللفظ بغير هذا المعنى الذي قاله الخصم. فمثلا يقول الإمام المرتضى الزبيدي في مقدمة «عقود الجواهر المنيفة» وهو يصف كتابه: «فهذا كتاب نفيس أذكر فيه أحاديث الأحكام التي رواها إمامنا الأعظم المشار إليه روح الله روحه، وأعاد إلينا سره وفتوحه، معتمدا فيما أخرجته على مسانيد الإمام الأربعة عشر المنسوبة إليه من تخاريج الأئمة، فمنها ما لأصحابه الأربعة حماد ابنه، وأبي يوسف، ومحمد، ويعرف بـ«الآثار»، والحسن بن زياد اللؤلؤي، روايتهم عنه بلا واسطة...»[٧٤] ولا يتفوه عاقل بأن الزبيدي كان يشك في نسبة المرويات في كتب أصحاب أبي حنيفة المذكورين إلى الإمام أبي حنيفة. وغاية ما في الأمر أنه قال «المنسوبة إليه» لأن الإمام لم يباشر كتابة تلك الأحاديث في تلك الكتب، وأما روايته لها، وأنها صدرت منه وكتبها أصحابه منه سماعا، فلا شك في ذلك.

ويقول علاء الدين البخاري في شرحه على «أصول البزدوي»: «ثم إن كتاب «أصول الفقه» المنسوب إلى الشيخ الإمام المعظم، والحبر الهمام المكرم، العالم العامل الرباني...» إلى آخر كلامه.[٧٥] فهل يشك البخاري أو أحد غيره في نسبة «أصول البزدوي» إلى صاحبه؟

ويقول نظام الدين النيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» عن تفسير الفخر الرازي: «ولما كان التفسير الكبير المنسوب إلى الإمام الأفضل والهمام الأمثل، الحبر النحرير والبحر الغزير، الجامع بين المعقول والمنقول الفائز بالفروع والأصول، أفضل المتأخرين، فخر

---

[٧٤] الزبيدي، «عقود الجواهر المنيفة»، (٣-٤).

[٧٥] البخاري، «كشف الأسرار»، (١/ ١٦).

الملة والحق والدين، محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي، تغمده الله برضوانه وأسكنه بحبوحة جنانه»[٧٦]. ولا يشك النيسابوري، أو أحد غيره في أن «التفسير الكبير» من وضع الرازي نفسه.

ودل كل ما ذكرت على أن لفظ «المنسوب إليه» ليس فيه بغية الخصم. والله الموفق.

الشبهة الثانية: لم يرو الكتابين عن الإمام سوى حماد وأبي مطيع البلخي

من الشبهات التي يتمسك بها الخصم في تبرير زعمه، مفادها: لو كانت الكتب المنسوبة إلى أبي حنيفة له، لرواها عنه جميع أصحابه أو أكثرهم.

قلت: ربما هذه هي أضعف الشبهات حول كتب أبي حنيفة؛ إذ لو جعلناها ضابطا في الإثبات والنفي، لوجب علينا نفي ما انفرد به الصحابة من الأحاديث، وعلى رأسهم أبو هريرة رضي الله عنه الذي يزيد ما انفرد به عن مائة حديث، منها الصحاح ومنها الحسان.

وإذا قال قائل: ولكن الكتب المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة هي في العقيدة، وأقواله في غاية الأهمية أن تجمع، ويرويَها أكثر أصحابه، قلت: ففي مفاريد أبي هريرة أحاديث في باب العقيدة أيضا، منها حديث: **«إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدا، من أحصاها دخل الجنة»**. فهذا الحديث يحتوي على معلومة عقدية هامة في عدد أسماء الله تعالى، ومع ذلك لم يروه قدماء أصحاب النبي من المهاجرين والأنصار، بل هو مما انفرد به أبو هريرة رضي الله عنه.

ثم من روى كتاب «أصول السنة» عن الإمام أحمد غير عبدوس بن مالك العطار؟ وهذا الكتاب –إن صح– زبدة عقيدة أحمد ابن حنبل، فهو في غاية الأهمية عند الحنابلة، فيه يقول ابن أبي يعلى الحنبلي في «طبقاته» في ذكر من اسمه عبدوس: «ووقع إلينا منها شيء أخرجه أبو عبد الله

---

[٧٦] النيسابوري، «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، (١/ ٦).

في جماع أبواب السنة، ما لو رحل رجل إلى الصين في طلبها لكان قليلا، أخرجه أبو عبد الله ودفعه إليه»[٧٧]. ومع هذا لا يشك الحنابلة في نسبة الكتاب إلى أحمد ابن حنبل.

ومن روى رسالة «شرح السنة» المنسوبة إلى الإمام المزني؟ ولم يروها عنه غير علي بن عبد الله الحلواني، وعبد الكريم بن عبد الرحمن بن معاذ بن كثير، وهما مجهولان. ومع هذا ينسبها إليه الحنابلة بكل فخر.

ثم أقول إن المخالفين يعتمدون على رواية الإمام الطحاوي رضي الله عنه في مختصره العقدي في رواية عقيدة الأئمة الثلاثة منهم، ولم يعاصرهم الطحاوي، ولم يذكر إسنادا بينه وبينهم. وهذا يوجب التوقف على أصول المخالفين عن قبول مرويه، ومع هذا يعتمدون عليه كما نعتمد عليه نحن، بل يجعلونه ميزانا في تقييم كتب أبي حنيفة رضي الله عنه. فأين السند يا من تفتخرون بأنكم أصحاب الحديث، وأن السند أهم شيء عندكم؟ فلِم قبلتم رواية الإمام الطحاوي المرسلة، ولم تقبلوا رواية حماد وأبي مطيع المسندتين؟

والحق أن المسألة ليست هي مسألة الإسناد أو الإرسال، بل المشروع يطلب منهم أن يقعوا في شخصية حماد وأبي مطيع بالجرح، ليسنح لهم رد مروياتهما عن الإمام الأعظم، فبالتالي تفرغ الساحة لهم، فينسبوا إلى الإمام ما شاؤوا من العقائد. ونسأل الله العافية.

وأخيرا أريد أن أقول إن «شرح كتاب الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع المنسوب إلى إمام الهدى أبي منصور الماتريدي رضي الله عنه، هو شرح الإمام أبي الليث السمرقندي كما صححه الكوثري، لما في الكتاب من النقول عن أناس عاشوا بعد الماتريدي. وقد صرح الإمام الكوثري بأنه كذلك رأى على بعض نسخ هذا الشرح، أنه لأبي الليث السمرقندي. وتاريخ وفاة أبي الليث مختلف فيه، وقد صحح الإمام الكوثري أنه توفي سنة (٣٧٣هـ) ولعل الخلط جاء من أن كلا الإمامين لقبا بـ«الفقيه إمام الهدى»، والله أعلم.

---

[٧٧] ابن أبي يعلى، «طبقات الحنابلة»، (٢/ ١٦٦).

ونجز الكتاب بتوفيق الله. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم. ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ۝٢﴾ [السجدة: ٢]

ابن أبي يعلى، «طبقات الحنابلة»، بتحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة سنة على تأسيس المملكة، الرياض، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

ابن العماد، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

ابن النديم، «الفهرست»، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ابن حبان، «الثقات»، بتحقيق محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).

ابن حجر العسقلاني، «لسان الميزان»، بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).

ابن خلكان، «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، بتحقيق إحسان عباس، دار الصادر، بيروت، (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

ابن عبد ربه، «العقد الفريد»، بتحقيق مفيد محمد قميحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م).

ابن كثير، «البداية والنهاية»، الطبعة الأولى، مكتبة الصفا، القاهرة، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).

ابن كثير، «تفسير القرآن العظيم»، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

أبو المظفر الإسفراييني، «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين»، بتحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، دار العالم الكتب، بيروت، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

أبو اليسر البزدوي، «معرفة الحجج الشرعية»، بتحقيق عبد القادر بن ياسين بن نصر الخطيب، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

أبو شكور السالمي، «التمهيد في بيان التوحيد»، بتحقيق عُمُر تركمان، الطبعة الأولى، نشريات وقف الديانة التركي، أنقرة، (١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م).

أبو نعيم الإصفهاني، «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، دار الفكر، بيروت، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

أبو يعلى الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، بتحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

الآلوسي، «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين»، بتحقيق الداني بن منير آل زهوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

بدر الدين العيني، «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»، بتحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

بهاء الدين زاده، «القول الفصل شرح الفقه الأكبر»، بتحقيق رفيق العجم، الطبعة الأولى، دار المنتخب العربي، بيروت، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).

البياضي زاده، «إشارات المرام من عبارات الإمام»، بتحقيق يوسف عبد الرزاق، الطبعة الأولى، دار الكتاب الإسلامي، إسطنبول، (١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م)

تقي الدين الغزي، «الطبقات السنية في تراجم الحنفية»، بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م).

جعفر سبحاني، «رؤية الله في ضوء الكتاب والسنة والعقل الصريح»، الطبعة الأولى، دار معشر.

الخطيب البغدادي، «تاريخ مدينة السلام»، بتحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

الخطيب البغدادي، «مسألة الاحتجاج بالشافعي»، بتحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

الذهبي، «العبر في خبر من غبر»، بتحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

الذهبي، «المشتبه في أسماء الرجال»، مطبع بريل، ليدن، (١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م).

الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، بتحقيق اللجنة تحت إشراف شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)

الذهبي، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

الزبيدي، «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

الزبيدي، «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة»، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، الإسكندرية، (١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م).

السمعاني، «الأنساب»، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

الصيمري، «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»، الطبعة الثانية، دار عالم الكتب، بيروت، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

الطبري، «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، بتحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).

عبد العزيز الحميدي، «براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة»، الطبعة الأولى، دار ابن عفان، القاهرة، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)

عبد القادر الجيلاني، «الغنية لطالبي طريق الحق»، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)

عبد القادر القرشي، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، دار هجر، القاهرة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)

عبد القاهر البغدادي، «أصول الدين»، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)

عبد الله بن أحمد، «السنة»، بتحقيق محمد بن سعيد القحطاني، الطبعة الأولى، دار ابن القيم، الرياض، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

علاء الدين البخاري، «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»، بتحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)

علي القاري، «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر»، بتحقيق مروان محمد الشعار، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م).

الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، بتحقيق أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

القاضي عبد الجبار، «شرح الأصول الخمسة»، بتحقيق عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة، القاهرة، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

الكردري، «مناقب الإمام الأعظم»، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، (١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م).

الكرماني، «إجماع السلف في الاعتقاد»، بتحقيق أسعد بن فتحي الزعتري، الطبعة الثانية، دار الإمام أحمد، القاهرة، (١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م).

الكوثري، «الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع»، المكتبة الأزهرية للتراث.

الكوثري، «بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني»، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).

الكوثري، «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

الكوثري، «مقدمات الإمام الكوثري»، الطبعة الأولى، دار الثريا، بيروت، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

اللكنوى، «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، بتحقيق محمد بدر الدين أبي الفراس النعاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)

محمد الخميس، «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

نجم الدين النسفي، «القند في ذكر علماء سمرقند»، بتحقيق يوسف الهادي، الطبعة الأولى، آينه ميراث (مرآة التراث)، طهران، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

نظام الدين النيسابوري، «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، بتحقيق زكريا عميرات، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

وكيع، «أخبار القضاة»، عالم الكتب، بيروت.

الفهرس

المقدمة.....٣

الشبهات المثارة حول كتاب «الفقه الأكبر» رواية حماد.....٦

الشبهات حول إسناد الكتاب.....٧

الشبهات حول متن الكتاب ومحتواه.....١١

الشبهة الأولى: دعوى وجود الركاكة في أسلوب الكتاب.....١١

الشبهة الثانية: خلو الكتاب عن الآيات والأحاديث.....١٣

الشبهة الثالثة: وجود مسائل في الكتاب ليست لها علاقة بالعقيدة.....١٣

الشبهة الرابعة: وجود ما ينفي وحدانية الله من طريق العدد في الكتاب.....١٤

الشبهة الخامسة: وجود مسائل في الكتاب ظهرت بعد وفاة الإمام أبي حنيفة.....١٥

دعوى الأولية لوقت دون وقت لظهور تلك المسائل.....١٧

معيار الخصم في تصوير معتقد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.....١٨

مسألة تقسيم الصفات.....٢١

مسالة مخلوقية اللفظ.....٢١

دعوى عدم نقل لفظ: «إن القرآن كلام الله وهو قديم» من أحد قبل ابن كلاب.....٢٧

هل الاعتقاد بأن الله يتكلم بلا آلة ولا حروف وأن الحروف مخلوقة باطل؟.....٢٨

رؤية الله في الآخرة بلا جهة ولا مكان ومقابلة.....٣١

هل قرب الله قرب مسافة؟.....٣٣

الشبهة السادسة: إن العلماء المحققين لم يذكروا هذا الكتاب، ولم ينقلوا منه شيئا.....٣٥

الشبهات المثارة حول كتاب «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع البلخي.....٣٧

الشبهة الأولى: أحوال رجال السند إلى أبي مطيع البلخي.....٣٨

الشبهة الثانية: حال الإمام أبي مطيع البلخي رضي الله عنه.....٤٢

الأسانيد الأخرى للكتاب.....٤٧

الشبهة الثالثة: نسبة الكتاب إلى أبي مطيع البلخي دون أبي حنيفة رضي الله عنهما.....٤٨

الشبهات المثارة حول كلا الكتابين.....٥٣

الشبهة الأولى: لفظ «المنسوب إليه».....٥٤

الشبهة الثانية: لم يرو الكتابين عن الإمام سوى حماد وأبي مطيع البلخي.....٥٥

المصادر والمراجع.....٥٨

الفهرس.....٦٥